عوامل زيادة الإنتاجية ورفع مستوى العمالة في الاقتصاد الإسلامي

Increase Productivity and Raise the Level of Employment in Islamic Economics Factors.

د/ فاطمة عبدالله محمد عطية

Fatma Atia, PhD
Department of Economics of Tanta University, A.R.E
Fatmaatia72@yahoo.com

عوامل زيادة الإنتاجية ورفع مستوى العمالة في الاقتصاد الإسلامي

ملخص:

تناول هذا البحث نظرة الإسلام للعمل بمفهومه الواسع، وكيف أكد الإسلام على النشاط الاقتصادي المشروع ورفع من شأنه، لأنه مقياس نهضة الأمة ورقيها، وأن فيه منافع مادية ومعنوية تتحقق بها سعادة الإنسان، وقد شمل هذا البحث مسألة العاملين وما لهم وما عليهم في الإسلام، وكيف أن له مكانه وأهمية وحقوقاً وأجراً لابد أن يتحصل عليه، كما يجب عليه معرفة واجباته والالتزام بها، واختيار العمل المناسب له، الذي يتوافق مع قدراته وإمكانياته، وستفتح له أبواب كثيرة للعمل مادام يطلب غاية محمودة، وفي نهاية البحث تكلمنا عن موقف الإسلام من البطالة، وما له من آثار ضارة على الفرد والمجتمع، وأنه لا بد من تنشيط عوامل الإنتاج وخاصة العنصر البشري، وفتح المجالات للعمل، لأن كل إنسان مسئول عن عمارة الأرض والعمل هو الطريق الأساسي لتعميرها. وسوف يناقش هذا البحث:

الفصل الأول: عوامل زيادة الإنتاجية ورفع مستوى العمالة في الاقتصاد الإسلامي.

الفصل الثاني: مبادئ العمل في الإسلام وعناصره وخصائصه.

الفصل الثالث: أهداف وأخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي وأنشطته.

الفصل الرابع: وجهة نظر الإسلام للعمل ومشروعيته وقيمته.

الفصل الخامس: حقوق العمال في الإسلام وواجباتهم.

الفصل السادس: البطالة والمورد البشري وموقف الإسلام منهما.

Increase Productivity and Raise the Level of Employment in Islamic Economics Factors

Summary:

This research shows the Islam look for work in its broadest sense and how does Islam stressed on the project economic activity and raise would. Because it is a rebirth of the nation and the advancement scale and that the material and moral benefits realized by human happiness. This research has included the issue of workers and what they have in Islam. and how is it important, and the importance of their rights and to be paid to get him. As he must knows his duties and commitment and choose appropriate work for him which is compatible with his capabilities and potential. And then, many doors will open to him to work as long as he requests highly commendable. At the end of the research, we talked about Islam's position on unemployment and what its adverse effects on the individual and society. It has to be activated factors of production especially the human element and open areas to work. Because every human being is responsible for the land and building work which is the primary way for reconstruction. The research will discuss:

First chapter: increase productivity and raise the level of employment in Islamic economics factors.

Second chapter: The working principles of Islam and its components and characteristics.

Third chapter: The objectives and work ethic in Islamic economics and activities.

Fourth chapter: the viewpoint of Islam to work and legitimacy and value.

Fifth chapter: workers' rights and duties in Islam.

Sixth chapter: unemployment, human resource and Islam's position on them.

المقدمة

إن المذاهب الاقتصادية الحديثة تشترك في الخطوط العامة للحاجات الواجب توفيرها لكل أفراد المجتمع، ولكن تختلف في إلزامية هذا الإشباع، فأصول الرأسمالية لا تلزمها زيادة الإنتاجية ورفع مستوى العمالة للأفراد، وما هو موجود حاليا من برامج لإشباعها إنما جاء نتيجة ضغوط معينة، ولذا بدأ البعض ينادون بالتخلي عنها من جديد.

والاشتراكية كانت تدرك أهمية زيادة الإنتاجية ورفع مستوى العمالة بشكلٍ عام والتزام الدولة بإشباعها، ولكن من الناحية العملية كان يحدد هذه الحاجات المشرفون، وبالتالي كان يتم التركيز على أشياء معينة مهمة في نظرهم ولو لم تمثل حاجة حقيقة عند أفراد المجتمع، وأمَّا الاقتصاد الإسلامي فمسألة زيادة الإنتاجية ورفع مستوى العمالة ليست واجبًا حكراً على الدولة فقط، وإنما تبدأ من الفرد نفسه كعضو في أسرة اجتماعية ثم العاقلة والقبيلة، ثم كافة المجتمع والدولة.

ومن أهداف الإسلام الأولية إقامة التوازن الاقتصادي والاجتماعي من منطلق العدالة، التي تقتضي أن كل جهة من الجهات الموجودة في المجتمع تنظر إلى صاحب الحاجة وحقه في إشباع حاجته، وتنظر إلى صاحب الجهد والعمل وحقه في أن ينال جزاء جهده وعمله، وليس القضاء على التفاوت في الثروة والدخل وتحقيق المساواة في الثروات والدخل هو هدف الاقتصاد الإسلامي.

هدف البحث:

لقد أهتم فقهاء المسلمين وعلماء الاقتصاد الإسلامي بموضوع أولويات الإنتاج باعتبارها الأساس لجميع خطط الإنتاج والاستثمار والتنمية، فعملية الإنتاج لابد أن تكون وفق الأولويات الشرعية، وكذلك المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المختلفة لابد أن تكون وفق هذه الأولويات، ويترتب على الالتزام بمبدأ الأولويات الإسلامية آثاراً طيبة على التنمية، وعلى الأجيال القادمة وأيضاً على حل مشكلة

البطالة، والغاية من العمل في الإسلام هو إنتاج الطيبات لتحقيق الحاجيات الأصلية للإنسان والتي أجملها فقهاء المسلمين في حفظ النفس والدين والعقل والعرض والمال، واعتبر الإسلام الإنتاج والإنتاجية ضرورة شرعية واعتبر ثواب العامل المنتج مثل ثواب المجاهد في سبيل الله، فيقول الرسول (ﷺ) "طلب الحلال فريضة بعد الفريضة".

لقد ربط الإسلام بين الإنتاج والإنتاجية والتي يقصد بها إتقان العمل وتحسينه وأن تكون الفوائد الناتجة من التضحيات عالية بما يحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بجانب الإشباع الروحي، الذي يتمثل في استشعار أن العمل عبادة وفريضة وشرف وقيمة وتزكية، كما إن الرغبة في الادخار تنمى عند الفرد الاقتصاد في الإنفاق وترشد الاستهلاك.

مشكلة البحث:

إن أهداف التنمية (باعتبار التنمية حرب مختارة ضد أنواع الفقر) يجب أن تعاد صياغتها على أنها تخفيض مستوى سوء التغذية والمرض والجهل والقذارة والبطالة وسوء توزيع الدخل، ويجب أن ننسى معدل زيادة الدخل القومي (معدل النمو)، ونفكر في محتويات الدخل القومي وليس أدل على ذلك في المنهج الإسلامي من أن مبدأ الحاجات الإنسانية الأساسية هي أساس التوجه الاقتصادي وتخصيص الموارد بدلا من الطلب الفعال، حيث أن حل المشكلة يتمثل في إتباع المنهج الإسلامي في التنمية القائم على إشباع الحاجات الأساسية وليس مجرد زيادة الدخل القومي أو معدل النمو. ويبدأ هذا من الاهتمام بالموارد البشرية أو بمعنى آخر رأس المال البشرى

خطة البحث:

وقد قمت بتقسيم بحثي هذا إلى ستة فصول كان الفصل الأول منها بعنوان عوامل زيادة الإنتاجية ورفع مستوى العمالة في الاقتصاد الإسلامي وقد قسمته إلى

مبحثين المبحث الأول بعنوان قواعد النظام الاقتصادي في الإسلام أما المبحث الثاني فتحدثت فيه عن العوامل المؤثرة في العمالة أما الفصل الثاني فقسمته لثلاث مباحث للحديث عن مبادئ وعناصر وخصائص العمل على الترتيب أما الفصل الثالث فهو كان في مبحثين للحديث عن أهداف وأخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي، والفصل الرابع مقسم أيضاً إلى ثلاثة مباحث خصصتها للحديث عن وجهة نظر الإسلام للعمل ومشروعيته وقيمته، أما الفصل الخامس فكان في مبحثين المبحث الأول بعنوان حقوق العمال في الإسلام والمبحث الثاني بعنوان واجبات العمال في الاقتصاد الإسلامي، وفي الفصل السادس والأخير كان للحديث عن البطالة والمورد البشري وموقف الإسلام منهما كانت البطالة في مبحث والمورد البشري في مبحث آخر وفي خاتمة هذا البحث عرضت لأهم النتائج التي استخلصتها من هذا البحث، وقد اعتمدت في بحثي هذا على الكتب والدوريات والمراجع الإلكترونية والشبكة العنكبوتية (الانترنت)

الفصل الأول

عوامل زيادة الإنتاجية ورفع مستوى العمالة في الاقتصاد الإسلامي

أولاً نبدأ بتعريف علم الاقتصاد هو علم يعنى بدراسة سلوك الإنسان في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة له، فالموارد الاقتصادية المتاحة للفرد والمجتمع لا تفي بكل الحاجات والرغبات وعليه فإنه لابد من الاتصاف بالرشد الاقتصادي في استخدامها وتخصيصها لمختلف الاستخدامات ومن هنا نبدأ بمعرفة الاقتصاد الإسلامي.

الاقتصاد الإسلامي: هو مجموعة المبادئ والأصول الاقتصادية التي تحكم نشاط اقتصاد للدولة الإسلامية التي وردت في نصوص القرآن والسنة النبوية، والتي يمكن تطبيقها بما يتلاءم مع ظروف الزمان والمكان. يعالج الاقتصاد الإسلامي مشاكل المجتمع الاقتصادية وفق المنظور الإسلامي للحياة، ومن هذا التعريف يتضح أن الأصول ومبادئ الاقتصاد الإسلامية التي وردت في القرآن والسنة، وهي أصول لا تقبل التعديل لأنها صالحة لكل زمان ومكان بصرف النظر عن تغير الظروف مثل الزكاة، فالنظام الاقتصادي الإسلامي يتضمن تلك القيم والمبادئ والتنظيمات التي جاء بها الإسلام ليسير النشاط الاقتصادي وفقها ويلتزم بها الفرد والمجتمع في الحياة الاقتصادية، وإلى جانب ذلك فإن الاقتصاد الإسلامي يتضمن القوانين التي تفسر الظواهر الاقتصادية وتبين طبيعة سلوك المتغيرات الاقتصادية في ظل الالتزام بالأحكام الشرعية الإسلامية. (نظرية الإسلام وهديه في السياسة والقانون والدستور، المودودي)

المبحث الأول: قواعد النظام الاقتصادي في الإسلام:

هناك كثير من القواعد المهمة في الاقتصاد الإسلامي وهى..

المشاركة في المخاطر: وهي أساس الاقتصاد الإسلامي وعماده، وهي الصفة المميزة له عن غيره من النظم فالمشاركة في الربح والخسارة، هي قاعدة توزيع الثروة بين رأس المال والعمل، وهي الأساس الذي يحقق العدالة في التوزيع.

موارد الدولة: لا ينفرد هذا النظام عن غيره في هذا الباب إلا في وجود الزكاة كمورد ينفرد به الاقتصاد الإسلامي وهي أشبه شيء بالضرائب، لكنها ضرائب على المدخرات، لتشجع على الإنفاق بدلا من الكنز مما يدفع عجلة الاقتصاد والإنتاج للدوران.

الملكية الخاصة: يحمي النظام الإسلامي الملكية الخاصة، فمن حق الأفراد تملك الأرض والعقار ووسائل الإنتاج المختلفة مهما كان نوعها وحجمها، بشرط أن لا يؤدي هذا التملك إلى الإضرار بمصالح عامة الناس، وأن لا يكون في الأمر احتكاراً لسلعة يحتاجها العامة، وهو بذلك يخالف النظام الشيوعي الذي يعتبر أن كل شيء مملوك للشعب على المشاع.

الملكية العامة: تظل المرافق المهمة لحياة الناس في ملكية الدولة أو تحت إشرافها وسيطرتها من أجل توفير الحاجات الأساسية لحياة الناس ومصالح المجتمع، وهو يخالف في ذلك النظام الرأسمالي الذي يبيح تملك كل شيء وأي شيء.

نظام المواريث في الإسلام: يعمل نظام المواريث على تفتيت الثروات وعدم تكدسها، حيث تقسم الثروات بوفاة صاحبها على ورثته حسب الأنصبة المذكورة في الشريعة.

الصدقات والأوقاف: وتعد الصدقات والأوقاف من خصائص الاقتصاد الإسلامي التي تعمل على تحقيق التكافل الاجتماعي، وتغطية حاجات الفقراء في ظل هذا النظام.

المحظورات في النظام الاقتصادي الإسلامي:

- تحريم الربا: الربا محرم في الإسلام. بنوعيه ربا الفضل وربا النسيئة. قال تعالى: ﴿... **وَأَحَلَّ اللَّهُ البَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا...**﴾[البقرة ٢٧٥].
- تحريم الاحتكار: وهو محرم من السنة والأحاديث النبوية الشريفة، لما فيه من الإضرار بمصالح العامة والاستغلال لحاجاتهم، وما يتسبب فيه من قهر للمحتاج، وربح فاحش للمحتكر.
- تحريم الاتجار في القروض: القروض هي إحدى صور المال. فلا يجوز الاتجار به، إذ أن المال لا يباع ولا يشترى.
- تحريم بيع ما لا يمتلكه الفرد – وذلك لمنع المخاطرة أو المقامرة.
- تحريم بيع الغرر، وبيع الغرر هو بيع غير المعلوم، مثل بيع السمك في الماء، أو أنواع المقامرة التي نراها منتشرة في مسابقات الفضائيات وشركات الهواتف، اتصل على رقم كذا لتربح أو أرسل رسالة لتربح، وهي كلها من صور المقامرة التي حرمها الله عز وجل.
- تحريم الاتجار في المحرمات، فلا يجوز التربح من ما حرّم الله عز وجل، من التجارة في الخمور أو المخدرات أو الدعارة أو المواد الإباحية المختلفة، وغيرها من المحرمات، لأنها لا تعتبر مالاً متقوماً في الإسلام.
- تحريم بيع العينة، وهو شكل من أشكال التحايل على الربا، حيث يقوم الفرد بشراء شيء ما من شخص على أن يتم السداد بعد مدة، ثم يقوم ببيعها مرة أخرى إلى صاحبها بسعر أقل من الذي اشتراه به فيقبض الثمن، ثم يعود بعد المدة المتفق عليها ويقوم بدفع المبلغ الذي يكون أكثر من المبلغ الذي قبضه، فيكون هذا ظاهره بيع وباطنه ربا، فحرمه الإسلام جمهوراً، قال رَسُولَ الإسلام يَقُولُ «**إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعِينَةِ وَأَخَذْتُمْ اَذْنَابَ الْبَقَرِ وَرَضِيتُمْ بِالزَّرْعِ وَتَرَكْتُمُ الْجِهَادَ سَلّطَ اللّهُ عَلَيْكُمْ ذُلاً لاَ يَنْزِعُهُ حَتّى تَرْجِعُوا اِلَى دِينِكُمْ**»

نظرة الإسلام للسوق:

يؤمن الاقتصاد الإسلامي بالسوق ودوره في الاقتصاد حيث أن ثاني مؤسسة قامت بعد المسجد في المدينة المنورة هي السوق ولم ينه النبي محمد العديد من الصحابة عن التجارة لا بل أن العديد من الصحابة كانوا من الأغنياء مثل أبو بكر الصديق، وعثمان بن عفان، وعبد الرحمن بن عوف، وغيرهم.

قدم النظام الاقتصادي الإسلامي القواعد لكل أنواع العلاقات والمعاملات الاقتصادية في مجالات الملكية والحرية والعدالة والضمان الاجتماعي وتدخل الحكومة وتوازن المصالح ونظم شؤون الفرد والجماعة والدولة في مختلف النواحي الشخصية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية في السلم والحرب وكل ذلك على قواعد ثابتة وأحوال مستقرة تخدم أغراضا محددة وتحقق أهدافا معروفة بتنظيم دقيق ومنطق راق. (السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، بن تيمية)

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على العمالة

مفهوم العمل وتعريفه من وجهة نظر إسلامية:

يقول الله تعالى: ﴿**وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ**﴾، وفي الحديث الشريف أن رسول الله ﷺ قال: «اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً، واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً». ومن الآية والحديث تتضح لنا الرؤية الإسلامية الدنيوية والأخروية لمفهوم العمل فالدين الإسلامي ليس رهبانياً ولا ينعزل عن الحياة، وليس مادياً يدعو الإنسان للسعي وراء مغريات الحياة .من ناحية أخرى فالعمل للدنيا وللآخرة لا يقوم على اختلاف بل على امتزاج بين المفهومين، فالعبادات من صلاة وصوم وجهاد في سبيل الله أعمال تحتاج إلى الصبر وبذل الجهد وجهاد النفس، أيضا من ناحية أخرى فإن الدين الإسلامي جعل لعمل الدنيا كإعمار الأرض ثواباً في الآخرة وجعل ممن مات في سبيل رزقه كما جاء في الحديث الشريف شهيداً. وقوله

تعالى: ﴿**فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ. وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهُ**﴾ يكفي في الدلالة على عظم أهمية العمل في دين الله عز وجل. وبالطبع كلمة العمل لم يختص بها الدين الإسلامي فقط فهي متداولة منذ القدم ولها مفهومها اللغوي والاقتصادي والإنساني. (آل نهيان، ٢٠١٢).

مفهوم العمل لغوياً:

تذهب تعريفات معجميّة مختلفة إلى اعتبار العمل حركة إراديّة أو غير إراديّة تصدر عن جسم ما (التعريف الفيزيائي للعمل). ويرتبط لفظ العمل غالباً بالكسب والحرفة والمهنة وكلّ نشاط جسديّ تكون غايته الحصول على نتاج. فقد وَرد في "لسان العرب" لابن منظور أن العمل هو المهنة والفعل، مِن عَمِلَ عَمَلاً والجمع أعمَال، وأعمَله واستعمَله طلب إليه العمل، واعتَمَلَ أي عمل بنفسه وأعمل رأيه، والعَمَلة أي العاملون بأيديهم، والعَامِل على الصدقة الذي يسعى إلى جمعها، والعَامِل من يعمل في مهنة أو صنعة، وقد يطلق لفظ العمل على تصرفات وسلوك الإنسان، فيقال عَمَل معروف أي تصرف معروف. والاصطلاح العام للعمل هو كل ما يَصدُر من فعل أو حركة ظاهرة عن أي جسم سواء بإرادة أو بغير إرادة. أما العمل بمفهومه الديني فهو القيام بالفرائض والواجبات الدينية. بينما العمل بالمفهوم الاقتصادي هو الجهد البدني الذي يبذله الإنسان في مجال النشاط الاقتصادي في سبيل إنتاج الخدمات والسلع الاقتصادية لغرض الكسب والعيش. (آل نهيان، ٢٠١٢).

مفهوم العمل اصطلاحاً:

يقصد بالعمل بأنه جهد يبذله الإنسان بوحي إرادته للوصول إلى غرض نافع، وعلى هذا فالنبات وهو يزيح قشرة الأرض لا يبذل عملا، لأنه ليس بوحي من إرادته، والإنسان وهو يعزف لحناً موسيقياً للتسلية لا يؤدي عملاً، لأن عزفه من أجل التسلية لا يعد عملاً منتجاً حيث لم يخلق منفعة اقتصادية. والعمل هو العنصر

الإيجابي في عملية الإنتاج، حيث تقف عناصر الإنتاج الأخرى موقفاً ساكنا طالما لم تمتد إليها يد الإنسان لتحريكها، ومن هنا قيل بأن الإنسان هو محرك النشاط الاقتصادي، فهو المنتج وهو المستهلك. وبعض الاقتصاديين – خاصة الماركسيين منهم – ينظرون إلى عنصر العمل بحسبانه عنصر الإنتاج الأول، حيث يرون أن العمل وحده هو مصدر القيمة، وأن ما تحصل عليه عناصر الإنتاج الأخرى من دخول هو مصادرة لفائض القيمة الذي خلقه العمل. (الحجازي، ٢٠٠٥).

وأيضا يعرّف العمل على أنه ذلك المجهود الإنساني الذي يبذله الإنسان سواء أكان فكرياً أو جسدياً ويؤدي إلى خلق المنفعة أو زيادتها لإشباع حاجاته المختلفة. وعنصر العمل يعتبر من العوامل الرئيسية والمؤثرة في عناصر الإنتاج الأخرى كالأرض ورأس المال، فبدون توفر العمل والأيدي العاملة فإنه من الصعب جداً الحصول على خيرات الطبيعة واستغلال رأس المال. بالإضافة لابد من ذكر أن كل ما يحصل عليه الفرد مقابل القيام بعمل محدد يعتبر عائداً لهذا العنصر وهو الأجر الذي يعتبر حاصل نشاط الفرد الذهني أو الجسدي في العملية الإنتاجية. لذلك نستطيع القول بأن العمل نشاط يبذله الإنسان بإرادته يتمكن من خلاله الحصول على مكافأة تعتبر حافزاً مجدداً له للقيام بمهمات أخرى تمكنه من الحصول على إشباع لرغباته وحاجاته المختلفة، وبالتالي فإن عنصر العمل يهدف إلى تحقيق منفعة اقتصادية متمثلة بإنتاج سلعة أو خدمة معينة. (الوادي وآخرون، ٢٠٠٧).

ويقصد بالعمل من الناحية الاقتصادية الجهد العقلي أو العضلي الإرادي المبذول في إنتاج السلع والخدمات. وقد حظي هذا العنصر الإنتاجي بدراسة معمقة، فقد اعتبرته بعض المدارس الاقتصادية هو القيمة وبه تحدد. ووجدت المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراط) أن العمل الزراعي هو العمل الوحيد المنتج؛ لأن القيمة المتحققة في الزراعة تفوق القيمة المستهلكة، في حين أن الصناعة والتجارة هما عقيمتان؛ لأنهما لا يتضمنان خلقاً للقيمة بقدر ما يقومان بتغيير أو تبديل شكل المادة (الصناعة)، أو

تقل ملكيتها. بينما اعتبر آدم سميث أن العمل الصناعي يتضمن إنتاجاً، على اعتبار أن الإنتاج لا يقتصر على خلق المادة بل إن تحويلها وتغيير شكلها يعد إنتاجاً أيضاً (الفتلاوي وآخرون، ٢٠٠٩).

وكذلك يعرّف العمل بأنه النشاط الإنساني الشاق الملزم الذي يقدمه الفرد خلال فترة زمنية معينة ويعد العمل المصدر الأساسي لإنتاجية المجتمع وتطويره. ويعتبره الاقتصادي آدم سميث ودافيد هيوم أساس ثروة الأمم وخلق كل ما هو ضروري لحياة الأمة ورفاهيتها. (طاقة وآخرون، ٢٠٠٨).

العوامل المؤثرة على العمالة هي:

تؤثر على العمالة بالنقص أو الزيادة عوامل كثيرة منها..

(نظام التوزيع – تدخل الدولة – الأجور – السياسة النقدية – السياسة المالية – السياسة السعرية – واجبات وحقوق العمال) وغير ذلك.

وسوف نتناول منها بالتوضيح ما يلي:

أولاً: التدخل الاقتصادي للدولة:

إن التدخل في النشاط الاقتصادي هو من وظائف الدولة في الإسلام، فالدولة في الإسلام ذات وظيفة إيجابية ممتدة ومستمرة، كما أنها وظيفة متعددة الأبعاد والجوانب، وقد ترجم علماؤنا لتلك الوظيفة بعبارة جامعة هي (حراسة الدين وسياسة الدنيا)، ولولي الأمر الحق في التدخل لتحديد المسار الاقتصادي إذا انحرف، ولحماية اقتصاد الأمة من العبث والاستغلال والاستهتار والاعتداء.

ومن وظائف الدولة الإسلامية في المجال الاقتصادي:

١- العمل على أن يقوم الناس بفروض الكفاية في الجانب الاقتصادي: ويشمل ذلك السهر على مرافق الدولة الاقتصادية والعناية بها، كما يشمل الاهتمام بالصناعات وتشجيع الزراعة والتجارة واستصلاح الأراضي وما إلى ذلك.

٢- مراقبة النشاط الاقتصادي للأفراد ليكون ملتزمًا بقواعد الشريعة: وتتمثل في ولاية الحسبة.

٣- تحقيق التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع بحيث لا يعيش بعضهم في ترف ونعيم بينما الآخرون في حاجة وعوز، قال تعالى: ﴿**كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ**﴾.

٤- ضمان الحاجات الأساسية لكل رعايا الدولة: وذلك بالعمل على تأمين الغذاء والكساء والعلاج والمسكن، وكل الحاجات الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها، وما إلى ذلك.

وفيما يتعلق بواجبات الدولة الإسلامية تجاه العمل فهي:

١- التخطيط والتوجيه نحو العمل: وذلك بالقيام بتأهيل العاطلين تأهيلاً نفسيًا وماديًا للعمل، وبأمر العاطلين بالعمل.

٢- الإرشاد إلى بدائل مشروعة من العمل، بدلاً من الأعمال التي حرَّمها الله: فالإسلام منع العمل أصلاً إذا كان عملاً ممنوعًا حرمته الشرعية كممارسة البغاء والفجور والقمار وصنع الخمر، وقام بتوجيه كل عاطل إلى عمل يتلاءم مع قدراته ومواهبه.

٣- الحث على الإنتاج: وذلك حتى يتحقق فائض ينفق في المجتمع،عن جابر بن عبدالله رضي الله عنه قال: طُلّقت خالتي، فأرادت أن تجُذَّ نخلها، فزجرها رجل أن تخرج فأتت النبي عليه الصلاة والسلام: فقال: ((بلى. فجُذِّي نخلك، فإنك عسى أن تصدقي أو تفعلي معروفًا)). (الفرد والدولة في الشريعة الإسلامية، زيدان)

ثانيًا: فريضة الزكاة:

الزكاة ركن من أركان الإسلام الخمسة، وقد اقترنت مع الصلاة في كثير من الآيات والأحاديث. ونحن هنا لن نعرض لفقه الزكاة، وإنما نعرض لدور الزكاة في تحقيق التشغيل الكامل.

١- الإنتاج الوطني: يؤثر إنفاق حصيلة الزكاة على الإنتاج القومي من خلال عدة قنوات، يأتي في مقدمتها الإنفاق على الفقراء والمساكين. حيث إن الفقراء والمساكين يوجهون معظم دخلهم من الزكاة إلى تأمين حاجاتهم الضرورية. بمعنى آخر، لأن الميل الحدي للاستهلاك عند الفقراء والمساكين في ظل الظروف العادية، أكبر من الميل الحدي للاستهلاك عند الأغنياء، مما يجعل معظم عائداتهم من الزكاة تتسرب إلى السوق. على هيئة طلب فعَّال، أكبر من لو احتفظ الأغنياء بحصيلة زكاتهم. ومن ثم يزيد المنتجون من إنتاجهم لمواجهة الطلب المتزايد على سلعهم وخدماتهم. ويستتبع ذلك زيادات متتالية في معدلات الاستثمار الوطني والتشغيل والدخل الوطني.

٢- الاستثمار الوطني: يؤثر الالتزام بإخراج الزكاة على الاستثمار ومعدل نموه عبر أكثر من طريق. فهو في جانب محفز لمالك النصاب على استثمار أمواله وإلاَّ تعرض للخسارة المادية بمقدار ما يدفعه سنويًا من زكاة، فالالتزام بإخراج الزكاة يحد من الاكتناز ويدفع نحو الاستثمار، يقول عليه الصلاة والسلام: ((من ولي يتيمًا له مال فليتجر له، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة))، كما أن إنفاق الزكاة على مستحقيها يقود إلى زيادة دخول الفقراء والمساكين وغيرهم، ومن ثم زيادة إنفاقهم الاستهلاكي نظرًا لأن الميل الحدي للاستهلاك لديهم أكبر. ولمواجهة الزيادة في الطلب على السلع والخدمات سيزيد المنتجون من إنتاجهم مما يعني المزيد من الاستثمارات، ومن ثم الدخل الوطني فالاستثمار وهكذا.

٣- التشغيل: يؤدي الالتزام بإخراج الزكاة إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة، ومن ثم يحد من البطالة.

٤- سهم الغارمين: إن من حسنات هذا السهم، بالإضافة إلى تعويض المدينين عما يلحق بهم من خسائر، هو إيجاد نوع من الاطمئنان لدى المتعاملين (الدائن والمدين)، ويدعم هذا الائتمان والاستقرار الاقتصادي، ومن ثم يعمل على تشجيع

أصحاب المهارات على الدخول في الاستثمارات الحلال والبذل في المصالح العامة.

٥- سهم في الرقاب: إن الإنفاق في الرقاب من شأنه أن يحرِّر قوة عاملة لا بأس بها لتسهم في الأعمال الاقتصادية المختلفة بما يعود عليهم وعلى المجتمع بأسره بمزيد من الإنتاج الذي من شأنه أن يزيد فرص الاستثمار.

٦- سهم العاملين عليها: لم يجعل الإسلام جمع الزكاة سُخرة بدون أجر رغم ما في ذلك من فضل، قال عليه الصلاة والسلام: ((لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي)).

إنّ الإسلام يوجب العمل على القادر عليه ويجعله فرض عين ثم هو يمجده ويحث عليه.

مصارف الزكاة تشجيع على العمل ولا تشجع على البطالة:

١- من المعلوم اقتصاديًا، أن عملية إعادة توزيع الدخل من شأنها أن تقلل من حدة التفاوت في الدخول، وهذا أمر له تأثيره الكبير في علاج البطالة.

٢- الزكاة تقوم بعملية نقل وحدات من دخول الأغنياء إلى الفقراء، ومن المعلوم أن الأغنياء يقل عندهم الميل الحدي للاستهلاك ويزيد عندهم الميل الحدي للادخار، وأما الفقراء فعلى العكس، يزيد عندهم الميل الحدي للاستهلاك، وينقص الميل الحدي للادخار ويترتب على ذلك أن حصيلة الزكاة سوف توجه إلى طائفة من المجتمع يزيد عندها الميل الحدي للاستهلاك وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الفعَّال، كما قلنا سابقًا، مما يترتب عليه الزيادة في طلب سلع الاستهلاك فتروج الصناعات الاستهلاكية، ويؤدي ذلك إلى رواج السلع الإنتاجية المستخدمة في صناعة السلع الاستهلاكية، فيزيد الإنتاج ومن ثم تزيد فرص العمل الجديدة تبعًا لذلك.

ومن ذلك كله يتضح دور الزكاة في كل من الاستثمار والإنتاج والاستهلاك والتشغيل، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تأثير على العمالة بالزيادة، ونلاحظ مما سبق

أن التدخل الاقتصادي للدولة وفريضة الزكاة يؤثران على العمالة بالزيادة، وهناك عوامل أخرى تؤثر على العمالة بالنقص منها، الاكتناز والاحتكار والربا، وتشغيل الأحداث والصبيان، وما إلى ذلك. (الفرد والدولة في الشريعة الإسلامية، زيدان)

وتؤثر عوامل أخرى على العمالة بالنقص أو الزيادة منها:-

١-الطلب الفعَّال (الفعلي).

٢-الموقف من الاحتكار.

٣-نقابات العمال.

٤-ساعات وظروف العمل.

وغير ذلك وسنتناول منها بالتوضيح ما يلي:

الأجور يُعرَّف الأجر بأنه: (المبلغ الذي يتقاضاه الأجير الذي يؤجِّر ما يملك من قدرة على العمل لصاحب العمل، ويعمل تحت إمرة الأخير ولحسابه).

الأجر النقدي هو: (مقدار المبلغ من النقود الذي يحصل عليه العامل كأجر في مقابل إسهامه بعمله في عملية الإنتاج لمدة معينة).

والأجر الحقيقي هو: (مقدار القوة الشرائية للأجر النقدي أي مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بواسطة الأجر النقدي).

والسؤال المهم هنا: هل يؤدي تخفيض الأجور النقدية للعمال إلى زيادة مستوى العمالة وانتشال الاقتصاد الوطني من حالة الكساد التي يعاني منها؟

انتهى التقليديون (الكلاسيك) إلى وجوب تخفيض الأجور لمعالجة الكساد عندما يقل الطلب على العمال، وذلك إلى الحد الذي يصبح فيه مربحًا للمنتجين أن يستخدموا كل شخص قادر على العمل وراغب فيه، وتتلخص حجة التقليديين الأساسية في أن تخفيض الأجور من شأنه تخفيض نفقات إنتاج السلع وبالتالي ثمنها، مما يؤدي إلى زيادة المبيعات منها، وبتزايد المبيعات يتزايد الإنتاج ويستخدم المزيد من العمال في مختلف الصناعات، وسيكون من مصلحة المنتجين الإقدام على زيادة

الإنتاج، لأنه يفترض أن النقص في الأجور النقدية للعمال سيكون أكبر من النقص في ثمن المبيع، مما يعني انخفاضًا في الأجور الحقيقية وتزايدًا في أرباح المنتجين، وبهذا تتزايد العمالة، وذلك حتى يتحقق مستوى العمالة الكاملة، ولهذا فإن التوازن في النظرية الاقتصادية هو توازن عند مستوى العمالة الكاملة، كما قلنا سابقًا. وقد حبَّذ بيجو في عام ١٩٣٣م، تخفيض الأجور للخروج من الكساد الكبير الذي كانت تعاني منه بريطانيا في ذلك الوقت، وقد اعترض كينز بشدة على المدرسة التقليدية في موضوع الأجور والعمالة.

ويرجع ذلك لعدة عوامل نذكر منها:

١- أجر العمال دخل لهم، والأجر نسبة من الدخل الوطني، فعند انخفاض الأجر، ينخفض دخل العمال، فيقل الطلب على السلع، وبالتالي يقل الإنتاج فينخفض مستوى التشغيل وتزيد البطالة.

٢- انخفاض الأجر، سيؤدي إلى طرد المنظمين جزءًا من العمال، فيؤدي ذلك إلى زيادة البطالة.

بالإضافة إلى ما يلي:

أ – العمال لن يقبلوا تخفيض الأجور.

ب – تخفيض الأجور يتجاهل مستوى الطلب الفعلي في الاقتصاد، فتخفيض الأجور يؤدي إلى زيادة الطلب المتعلق بصناعة واحدة، ولكنه لا ينطبق على الاقتصاد الوطني ككل.

جـ – تخفيض الأجور سيؤدي إلى نقص دخول العمال النقدية وسينقص هذا من مقدار الإنفاق الاستهلاكي في الاقتصاد الوطني، وبالتالي ينقص حجم الإنفاق الكلي في هذا الاقتصاد.

د – القاعدة الاقتصادية تقول: ((في علم الاقتصاد فإن ما ينطبق على الجزء ويكون صحيحًا بالنسبة له، لا يحتم أن ينطبق على الكل ويكون صحيحًا بالنسبة له)).

هـ – تخفيض الأجور النقدية سيؤدي إلى تغيير صورة توزيع الدخل الوطني في المجتمع ضد مصلحة الطبقات ذات الميل الأكبر للاستهلاك وهم العمال، ولمصلحة الطبقات ذات الميل الأقل للاستهلاك وخصوصًا أصحاب الأعمال.

وهذا يحدث نقصًا في الإنفاق الاستهلاكي ومن ثم في الإنفاق الكلي، وفي الطلب الكلي، ولن يزداد الإنتاج ولن يرتفع مستوى العمالة نتيجة تخفيض الأجور النقدية، إذا لم يكن من شأن تخفيض الأجور النقدية مكافحة الكساد ورفع مستوى العمالة، فهل يعني هذا أن زيادة الأجور النقدية هي العلاج للكساد والبطالة..؟

إطلاقًا. ففي حين نادى كينز برفع الأجور النقدية، نظر إليها على أنها دخول، يقول أحد الباحثين: ((إن السبب الذي يحول دون زيادة حجم العمالة تبعًا لانخفاض الأجور هو أن الأجور تلعب دورًا مزدوجًا في النظام الاقتصادي، إذ هي تمثل نفقات ودخولاً في آن واحد. فإذا اعتبرت الأجور جزءًا من نفقات الإنتاج (كما رأى التقليديون ذلك) فمن البدهي أن يؤدي انخفاضها إلى تمدّد حجم العمالة، وأما إذا اعتبرت الأجور دخولاً (كما رأى كينز ذلك) فلاشك في أن انخفاضها يؤدي إلى انكماش حجم العمالة). والحقيقة أنه ليس من المهم تخفيض الأجور النقدية أو رفعها، وإنما المهم هو الطلب الفعلي). وعلى هذا، فالأجور عامل مهم مؤثر في العمالة زيادة أو نقصًا.

نقابات العمال:

يقول أحد الباحثين إن نقابات العمال: (اتحاد يضم العمال المشتغلين في مهنة أو حرفة معينة، بغرض تحسين ظروفهم وزيادة العائد الذي يحصلون عليه في صورة أجر لقاء العمل الذي يبذلونه). ويقول كذلك إنها: (جمعيات تشكل لأغراض المساومة الجماعية بشأن شروط الاستخدام وتنمية مصالح أعضائها الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الضغط على الحكومات والهيئات التشريعية، بل وبالالتجاء إلى العمل السياسي في بعض حالات معينة).

وظائف النقابة العمالية: تتمثل في المساومة الجماعية حول معدلات الأجور، وظروف الاستخدام وتوفير المنافع والخدمات لأعضائها.

الهدف من النقابة العمالية: تدعيم وضع العمال بتكوين اتحاد يضم شملهم، وتكوين أرصدة نقدية تحقق أغراضهم، وأموال النقابة العمالية تستخدم عادة في الوجوه الآتية:

١-أغراض تجارية.

٢-أغراض اجتماعية.

٣-أغراض تمثيلية.

وسائل النقابة العمالية: التهديد بالإضراب، والضغط على الحكومات والهيئات النيابية عن طريق العمل السياسي في بعض الأحيان.

وبالنسبة للمساومة الجماعية، يقول أحد الباحثين إنها:

(عبارة عن التفاوض بين الإدارة وممثلي العمال من أجل تحديد الأجور وغيرها من الظروف التي يجري أداء العمل في ظلها). والمساومة الجماعية تكسب العمال قوة مساومة أكبر.

وأقوى سلاح، كما قلنا، في يد النقابة هو التهديد بالإضراب في حالة عدم الاستجابة لمطالبها أو رفض التفاوض بشأن هذه المطالب.

والإضراب هو: (توقف كامل عن العمل في معمل تم الإعداد له من جانب العمال، وذلك في محاولة لإجبار إدارة العمل على تحقيق مطالب معينة لهم).

وتلجأ النقابة العمالية لعدة طرق لرفع الأجور منها:

أ – مساندة الإجراءات التي تزيد من الطلب على العمل.

ب – الحد من عرض العمل.

جـ – وضع حد أدنى للأجور.

د – الإضرابات، وذلك في حالة فشل المساومة الجماعية).

يرى بعض الكتَّاب: (أن النقابات منذ الحرب العالمية الثانية تحدث ضغطًا متواصلاً على الأسعار في الاتجاه الصعودي مما يجعل من المتعذر الاحتفاظ بثبات الأسعار وإقرار التوظف الكامل الوقت نفسه، وتبعًا لذلك فإن إصرار النقابات على زيادة الأجور يدعو إلى زيادة الإنفاق الكلي فيؤدي ذلك بدوره إلى زيادة مضطردة في المستوى العام للأسعار إلى حد تصبح عنده الزيادة السنوية في الأجور النقدية أعلى من الزيادة في إنتاجية العمل، وعلى هذا الأساس فإن كثيرًا من موجات التضخم ترجع إلى نشاط النقابات).

كما يرى كتّاب آخرون: (أن النقابات يمكن أن تتسبب في ظهور البطالة، لأنها ترفع من مستويات الأجور رفعًا مصطنعًا، كما أنها تمنع الأجور من الهبوط إلى المستوى الذي يكفي لإيجاد التعادل بين عرض العمل والطلب عليه).

وقد أرجع بيجو تفشي البطالة إلى ما يتسبب فيه نشاط نقابات العمال وتدخل الحكومة من الابتعاد عن المنافسة الكاملة في سوق العمل، وبالتالي عدم تمكين معدلات الأجور من الانخفاض إلى المستوى الذي تمليه قوى العرض والطلب في هذه السوق أي إلى المستوى الذي يجد فيه كل راغب في العمل، العمل المنشود وفقًا لحالة الطلب على العمل.

الفصل الثاني

مبادئ العمل في الإسلام وعناصره وخصائصه

المبحث الأول: مبادئ العمل في الإسلام:

يتميز العمل في الإسلام بمنزلة خاصة واحترام عظيم، فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: **(إن قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة فإن استطاع أن لا يقوم حتى يغرسها فليفعل)**، وهو دليل على أن العمل مطلوب لذاته، وأن على المسلم أن يظل عاملا منتجاً حتى تنفد آخر نقطة زيت في سراج الحياة، ويعتبر الإسلام أن العمل الصالح هو جهد مبرور في سبيل الله، وللعمل والسعي على الرزق آداب يجب على كل مسلم أن يتحلى بها، منها:

- استحضار النية: المسلم يبتغي من عمله إشباع البدن من الحلال وكفه عن الحرام، والتقوى على العبادة، وعمارة الأرض.
- عدم تأخير العمل عن وقته: المسلم يقوم بأعماله في أوقاتها دون تأخير، وقيل في الحكمة: لا تؤخر عمل اليوم إلى الغد.
- التبكير: قال صلى الله عليه وسلم: (اللهم بارك لأمتي في بكورها) الترمذي وابن ماجه وأحمد.
- الجد في العمل: المسلم يذهب إلى عمله بجد ونشاط، دون تباطؤ أو كسل، فمن جد وجد ومن زرع حصد.
- إتقان العمل: المسلم يتقن عمله ويحسنه قدر المستطاع، قال صلى الله عليه وسلم: (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه) البيهقي، وقال أيضاً صلى الله عليه وسلم: (إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح، وليحد أحدكم شفرته، فليرح ذبيحته) مسلم.

- التواضع: الكبر في الأمور كلها مذموم وقد حذر منه النبي صلى الله عليه وسلم فقال: (لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من كبر) أبو داود والترمذي وأحمد، فليتواضع كل رئيس لمرؤوسيه، وليتعاون كل مرؤوس مع رئيسه، ولنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم القدوة الحسنة، فقد كان يعاون أصحابه فيما يقومون به من عمل، ويساعد أهله في تواضع عظيم.
- عدم الانشغال بعمل الدنيا عن العبادة والطاعة: المسلم يعمل لكي يحصل على الكسب الطيب له ولأسرته، وهو عندما يعمل يكون واثقا من تحقيق أمر الله، إذ يقول: {فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور} سورة الملك، وإذا كان العمل لاكتساب الرزق وإعفاف النفس عن المسألة عبادة في حد ذاته، فإن ذلك لا يشغلنا عن طاعة الله فيما أمرنا به من سائر العبادات.
- البعد عن العمل الحرام: المسلم يختار عملا لا يتعارض مع أصل شرعي، فلا يعمل في بيع الخمور أو فيما شابه ذلك.
- الأمانة: المسلم أمين في عمله لا يغش ولا يخون، ولا يتقاضى رشوة من عمله وهو حافظ لأسرار العمل ويؤديه على أكمل وجه، وكذلك صاحب العمل عليه أن يحفظ للعاملين حقوقهم، فيدفع لهم الأجر المناسب دون ظلم، ولا يكلفهم ما لا يطيقون من العمل، كما أنه يوفر لهم ما يحتاجون إليه من رعاية صحية واجتماعية.
- ملازمة ذكر الله تعالى أثناء العمل: فالمسلم يشتغل بالتسبيح والتهليل أثناء عمله ؛ لكي يحصل على خير الدنيا من التوفيق وتيسير الأمور،وخير الآخرة من الأجر والثواب.
- القوة في العمل: فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (المؤمن القوي خيرٌ وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كلٍ خير، احرص على ما ينفعك،

واستعن بالله ولا تعجز، وإن أصابك شيءٌ فلا تقل: لو أني فعلت كذا وكذا وكذا ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل، فإن (لو) تفتح عمل الشيطان) رواه مسلم.

- حسن المعاملة في العمل: يجب على المسلم أن تكون أخلاقه أفضل من غيره، فالدين الإسلامي دين أخلاقي، يدعو إلى حسن الخلق وفعل الخير في كل الأحوال، فـ**الله سبحانه تعالى يقول:** ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ)). فهنا رُبط الفلاح بفعل الخير.
- الصبر والمثابرة: لا ينجح عمل بدون صبر، فكما قيل في الحكمة: الصبر مفتاح الفرج. وللصبر أجر عظيم فقد قال الله تعالى: ((إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ)). وأمر المؤمن كله خير،فعن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (عجباً لأمر المؤمن، إن أمره كله خير، وليس ذاك لأحدٍ إلا للمؤمن، إن أصابته سراء شكر، فكان خيراً له، وإن أصابته ضراء صبر، فكان خيراً له). رواه مسلم. (سحنون وآخرون، ٢٠١٣).

المبحث الثاني: عناصر الإنتاج والعناصر الأساسية للعمل

معنى الإنتاج:

يختلف معنى الإنتاج في الفكر الاقتصادي القديم عن معناه في الفكر الاقتصادي الحديث ونعرض لذلك فيما يلي:

أ – معنى الإنتاج في الفكر الاقتصادي القديم

ذهب الفيزوقراط إلى تعديل معنى الإنتاج بأنه يقتصر على النشاط الزراعي وحده وأي نشاط إنساني لا يتعلق بالزارعة لا يعتبر عملا منتجا. وعلى ذلك يمكن القول بان الطبيعين يعرفون الإنتاج بأنه كل نشاط إنساني يؤدي إلى خلق ناتج مادي صافي مثل فقط في الناتج الزراعي ووفقا لهذا التعريف فإنه لا يدخل في معنى الإنتاج المادي غير الزراعي كإنتاج الصناع والتجار كذلك لا يدخل في معنى الإنتاج وفقا لهذا التعريف الإنتاج غير المادي الخدمات كإنتاج الطبيب والمحامي والمدرس

ب – معنى الإنتاج في الفكر الاقتصادي الحديث:-

أدخل آدم سميث في معنى الإنتاج كل نشاط إنساني يؤدي إلى خلق أموال مادية سواء كانت هذه الأموال المادية منتجات زراعية أم صناعية ثم أدخل جان بانت ساي الخدمات في معنى الإنتاج وأصبح الإنتاج يعني لكل نشاط إنساني يؤدي إلى خلق المنافع أو إلى زيادتها بقصد إشباع الحاجة الإنسانية.

وعلى ذلك فالإنتاج ينقسم إلى قسمين وهما:

١- الإنتاج المادي:- للإنتاج المادي أكثر من صورة فعلى سبيل المثال من صور الإنتاج المادي بالإضافة إلى الإنتاج الزراعي كل عمل يؤدي إلى تغير شكل المادة مثل صنع الإنسان الأثاث من الأخشاب أو الملابس من القطن أو الأحذية من الجلود أو السيارات أو الطائرات من مجموعة المعاقين.

٢- الإنتاج غير المادي: لا يقتصر معنى الإنتاج على الإنتاج المادي فقط والذي يتمثل في السلع سواء الاستهلاكية أم الإنتاجية وذلك لأن إشباع الحاجات الإنسانية لا يكون من خلال استخدام هذه السلع ولكن هناك حاجات إنسانية لا يمكن إشباعها إلا من خلال الخدمات كالحاجة إلى العلاج والحاجة إلى التعليم والحاجة إلى السلع فهذه الحاجات يتم إشباعها من خلال أداء بعض الخدمات وهي خدمة الطبيب وخدمة المدرس وخدمة التجارة.

تتمثل أهمية الإنتاج في الآتي:

١- الإنتاج وسيلة لإشباع الحاجات الإنسانية

٢- الإنتاج مصدر الدخول.

الدخول التي يحصل عليها الأفراد أيا كانت وظائفهم في المجتمع مصدرها الأساسي هو الإنتاج فأصحاب عناصر الإنتاج الذين قاموا بالعملية الإنتاجية يحصلون على هذا الإنتاج كل حسب مساهمته في العملية الإنتاجية حيث يحصل صاحب عنصر الموارد الطبيعية على ربع يتم تحديده أما وفقا لجهاز الأثمان في النظام

الرأسمالي وإما وفقا للقرارات الإدارية في النظام الاشتراكي كذلك يحصل صاحب عنصر العمل على أجر يتم تحديده أيضا إما عن طريق جهاز الأثمان في النظام الرأسمالي وإما وفقا للقرارات الإدارية في النظام الاشتراكي ويحصل صاحب عنصر رأس المال على فقده تتحدد إما عن طريق جهاز الأثمان.

ثالثا: عناصر الإنتاج:

وتتلخص هذه العناصر في الآتي:

١- العمل
٢- الموارد الطبيعية الأرض
٣- رأس المال
٤- التنظيم

يعتبر العمل جزءًا أساسيًا ومكونًا مهمًا في عملية البناء الحضاري، وحينما جاء الإسلام حث فيما حث عليه على العمل، فكرم الإسلام اليد العاملة حتى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبلها، وليس المطلوب من الإنسان أن يعمل فقط، بل عليه أن يتقن العمل، فالله يحب إذا عمل الإنسان عملاً أن يتقنه، ولهذا نلاحظ أن العرب بعد الإسلام استطاعوا أن يبنوا أكبر حضارة كانت ركيزة أساس للحضارة التي نعيشها الآن، من قبائل مشتتة متناحرة فيما بينها، إلى فتوحات إسلامية امتدت حتى أوروبا، إلى حضارة الأندلس التي لا تزال إلى الآن تقف شامخة أمام العيان (العمل والفاعلية طريق التقدم، ٢٠٠٧)

يقصد بالعمل كعنصر من عناصر الإنتاج: ذلك المجهود الجسمي أو الذهني الذي يقوم به الإفراد لإنتاج السلع والخدمات.

المبحث الثالث

خصائص العمل

١- العمل نشاط واع، فالإنسان يعي ما يعمل على عكس الحيوان الذي يعمل بغريزته. فالإنسان وحده هو الذي يعي الطبيعة ويستوعبها ويحولها.

٢- العمل نشاط إرادي يقوم به الإنسان عن إرادة مختارة وتقدير لموقفه من خلال أجرة (الحساب الاقتصادي) وهل يقابل ما يبذل من جهد بعكس العمليات اللاإرادية من تنفس ودورة دموية.

٣- العمل يسبب الم حيث الألم هو التكلفة التي يتحملها العامل نتيجة لعمله حيث أن العمل يتضمن نوع من القهر على العمل بما يفرضه عليه من التزامات وأعباء بدنية وذهنية وخضوعه لنظام محدد وصارم.

٤-العمل مصدر للمتعة والسعادة رغم ما سببه العمل من الم وقهر، نرى العامل سعيد بانجاز عمله وتحقيقه لذاته.

٥-العمل له غاية وهي خلق المنافع بالإسهام في العملية الإنتاجية فإذا كان الألم يمثل تكلفه العمل فان إنتاج السلع والخدمات يمثل العائد من العمل وإذا كان العمل لا يهدف في النهاية إلى الإنتاج فانه لا يعتبر عملا من الناحية الاقتصادية (اقتصاد جزئي،١٩٧٧م).

الفصل الثالث

أهداف وأخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي وأنشطته

المبحث الأول: الهدف من العمل في الاقتصاد الإسلامي:

العمل عباده:

أعلى الإسلام من شأن العمل بل جعله إذا اقترن بالنية الصالحة يخرج من حيز العادات ليكون عبادة لله رب العالمين.

إن الإسلام لا يفرق بين عبادة خالصة كالصلاة وبين عمل للحياة وكسب العيش من حيث تقرير ثواب عليه فكل عمل طيب متقن يقوم به إنسان سواء كان خاصا بالعبادة الخالصة أم كان عبادة عن طريق كسب العيش وإثراء الحياة بالإنتاج.. يضع الله النتائج الطبيعية له في الدنيا ويضع أمامنا الجزاء عليه في الآخرة كحافز يحمل الإنسان على إجادة عمله وإتقانه مهما يكن نوع هذا العمل.

وقال تعالى: ﴿**مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾.

وتشمل الأعمال الصالحة كل عمل طيب وكل سعى حلال يؤديه الإنسان ويشارك به بنهضة أمته وتقدمها وتوفير الحياة المنظمة السعيدة لها من بدء تنظيف الشارع إلى القمة..وفى السنة النبوية الكريمة نصوصا متعددة تمجد العمل الطيب وترفع درجته وتكرم صاحبه.

يقول صلى الله عليه وسلم: من أمسى كالا من عمل يده أمسى مغفورا له وعن ابن عباس أن الله يحب العبد المؤمن المحترف.

الهدف من العمل:

- الحصول على المال
- المزايا المادية للوظيفة بخلاف الدخل النقدي

- المركز الوظيفي
- التقدير من الآخرين
- تقديرك لنفسك
- الحياة الاجتماعية
- تحقيق إنجازات
- النمو

ولكن هذه الأهداف لا تمثل إستراتيجيتك أو أهدافك العامة للحياة بل هي نابعة أصلا من الأهداف العامة والتي يمكن تصنيفها كالتالي:

- السعادة الأخروية عن طريق إرضاء الله.
- السعادة في الدنيا وتشمل:

١- السعادة الاجتماعية

٢ – الاستمتاع بالمال

٣- تحقيق إنجازات

٤- ترك ذكرى طيبة

فأهداف العمل المذكورة هي مجرد وسيلة لتحقيق الهدف العام الثاني وهو السعادة الدنيوية والتي تتحقق بأشياء كثيرة خارج العمل أيضا. وقد تجعل من العمل وسيلة لتحقيق الهدف الأول الأصلي وهو السعادة الأخروية.

التفاعل بين الأهداف:

١- التعارض: عند تعارض الأهداف الفرعية مع الأهداف الأصلية فلابد من تحكيم الأهداف الأصلية. فعند تعارض المركز الوظيفي مع إرضاء الله أو السعادة الاجتماعية تعارضا صريحا فإن إرضاء الله والسعادة الاجتماعية هما الأهم. فمثلا إذا كنت ستصل إلى تقدير الآخرين أو الزيادة في الدخل المادي عن طريق الكذب

والنفاق فإن هذا يكون تعارضا صريحا مع الهدف العام وهو إرضاء الله. وعندما يكون ثمن تحقيق إنجازات هو أن تعيش بعيدا عن أسرتك سنين وسنين فإن هذا يكون تعارضا صريحا بين تحقيق إنجازات والسعادة الأسرية التي هي أهم ركن في السعادة الاجتماعية.

في بعض الأحيان يتعارض هدف الاستمتاع بالمال مع هدف الحصول على المال فتجد أن شخصا لا يعرف شيئا في حياته سوى العمل لكي يستطيع أن يكون ثروة طائلة يظل ينميها حتى يموت ويتركها لورثته. فهذا لم يستمتع بحياته.

٢- التوازن: لابد من التوازن بين الأهداف فلا تحقق الثروة التي تُفقدك تقدير الآخرين ولا تبحث عن الإنجازات التي تجعلك تفقد علاقتك بأبنائك ولا تبحث عن التقدير الذي يفقدك صحتك. وكما تعرف فإن لربك عليك حقا وإن لبدنك عليك حقا وإن لزوجك عليك حقا. فهذه هي الحكمة البالغة التي يجب أن تحكم تصرفاتنا.

٣- إذا فقدت هدفا فقد حققت أهدافا: إذا لم تحقق هدفا من أهداف العمل فانظر إلى الأهداف التي حققتها. قد لا تجد تقديرا في العمل ولكنك تجد حياة اجتماعية ودخل مادي وتحقيق لإنجازات وإن لم تقدر. فأنت فقدت هدفا ولكنك حققت أهدافا.

وقد تجد من يحبط لفقد ترقية ويصبح هذا الأمر هو محور حياته.. ولو فكر هذا الشخص لوجد أن تحقيق مركز وظيفي ما هو إلا هدف فرعي واحد وأن هناك أهدافا فرعية كثيرة ناهيك عن الأهداف العامة. ليس الهدف من الحياة أن تحصل على مركز وظيفي أعلى ولا فقدان المركز الوظيفي الأعلى يعني نهاية العالم.

٤- لا يحملك فقدان هدف فرعي إلى فقدان أهداف أخرى: قد تجد من يقول:"لن أقدم شيئا لهذه المؤسسة سوى ما أنا مضطر إليه وما هو واجب أساسي جدا من واجبات العمل فقد حدث لي وحدث لي" هذا كمن فقد ابنا فأصابه الحزن الشديد حتى أهمل أبناءه الباقين فضاعوا. أنت فقدت هدفا: لم يقدروك أو لم يمنحوك المركز اللائق أو لم يعطوك زيادة مادية....ثم أنت تريد أن تجعل هذا سببا لكي تفقد أهدافا

أخرى. إنك تفقد تحقيق إنجازات وتفقد النمو فأنت إن لم تعمل ستضمحل. إنك تفقد السعادة الاجتماعية التي تحصل عليها عندما تتعاون مع زملائك. إنك تفقد فرصا لرضا الله عن طريق بذل المجهود في العمل وتنمية الزملاء الجدد وتطوير بلدك. إنك تفقد القدرة على توجيه أبنائك فكيف ستقول لهم: كافحوا ولا تيأسوا وكرروا المحاولة. إن هذا الإحباط قد يؤدي إلى فقد هدف أساسي وهو السعادة الدنيوية فهو يؤدي بك إلى أمراض ضغط الدم وغيرها.

٥- إذا فقدت هدفا فرعيا في العمل فحاول تحقيقه خارج العمل: إذا لم تتمكن من تحقيق إنجازات في العمل نتيجة لعدم تمكينك من ذلك فحاول تحقيق إنجازات خارج العمل عن طريق عمل آخر أو عمل تطوعي. إذا لم تجد التقدير في العمل فابحث عنه خارج العمل. إذا لم تجد علاقات اجتماعية طيبة في العمل فابحث عنها خارج العمل..

المهن والأنشطة الاقتصادية فالإسلام

النشاط الاقتصادي من منظور أسلامي، التَّوجيهات الإسلاميَّة المباشِرة الدَّاعية إلى النَّشاط الاقتِصادي.

يشجِّع الإسْلام كلَّ أنْواع الأنشِطة الاقتِصاديَّة المشروعة، وهناك نصوص متعدِّدة من القُرآن الكريم والسُّنَّة النبويَّة تَحثُّ الأفْراد على الكسْب وتَحصيل الرِّزْق؛ كقوْله تعالى: (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُور)، بل إن الإسلام رفع من شأن النشاط الاقتصادي النافع، وجعله عبادةً يتقرب بها الإنسان إلى ربه، طالما اقترن بالنيَّة الصَّالحة والتزم بالأحكام الشرعيَّة؛ حيث إنَّ النَّشاط الاقتصاديَّ في الإسْلام لا يهدف إلى تَحقيق النَّفْع المادِّيِّ فحسْب، كما هو الحال في النُّظم الاقتصاديَّة الأخرى؛ بل لتحقيق المنافع المعنوية والروحية التي تحقق السعادة الدائمة للإنسان في الدنيا والآخرة.

كما أن الإسلام قام بعدة توجيهات إسلامية غير المباشرة للنَّشاط الاقتصادي، حيث منع الإسلامُ الكسْبَ عن طريق المسألة؛ فقد ورد في الحديث الشَّريف: ((ما يزال الرجُل يسأل النَّاس، حتَّى يأتيَ يوم القيامة وليس في وجهِه مزْعة لحم)).

كما منع الإسلام الكسْب عن طريق الرِّبا، وذلك بِجميع صُوره وأشكاله، قليله وكثيره، وسواءٌ أكان في القرض الإنتاجي أم في القرض الاستهلاكي.

واهتم الإسلام بتأسيس النَّشاط الاقتصادي على المنهج الإسلامي، حيثُ إنَّ إقامة شرع الله في النَّشاط الاقتصادي من موجبات جلْب البركة والرَّخاء الاقتصادي، وهذا وعد إلهي؛ {فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلاَ يَضِلُّ وَلاَ يَشْقَى}، بينما تكون النتيجة الحتميَّة للبعد عن التعاليم الاقتصاديَّة الإسلاميَّة هو تَحقيقَ قوله تعالى: {وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكاً}. وإذا ما سلك الفرْد في نشاطه الاقتصادي طرُقًا وأساليبَ لا تحترِم الشَّريعة، فإنَّ الشريعة لا تتركه يستفيد من نشاطه الخاطئ؛ بل توجب على الدَّولة الإسلاميَّة ضمن وظائفِها الاقتصاديَّة التأكُّد من سلامة سيْر النَّشاط الاقتصادي، فالشَّريعة الإسلامية مهْما تشجِّع العامل الاقتصادي، وتفسح له المجال، فإنَّه لا يسعها أبدًا أن تعترف أو تتسامح بأيَّة صورة من صور الكسب الخبيث.(د.عصام، الحميدان)

المبحث الثاني: أخلاقيات العمل في الإسلام

كان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه يرى الرجل فيعجبه، فإذا قيل له: لا حرفة له، سقط من عينه. فالوظيفة والعمل فالإسلام جانب مهم من جوانب حياة المسلم، ذكرت في القران الكريم في آيات كثيرة، وعمل فيها الأنبياء عليهم السلام وأتباعهم من الصحابة رضي الله عنهم والسلف الصالح، وبالعمل تنهض الأمم ويقوى اقتصادها وتزيد قوتها وإنتاجيتها.

أما فيما يتعلق بأخلاقيات العمل فالإسلام فهي تنقسم إلا قسمين رئيسيين:

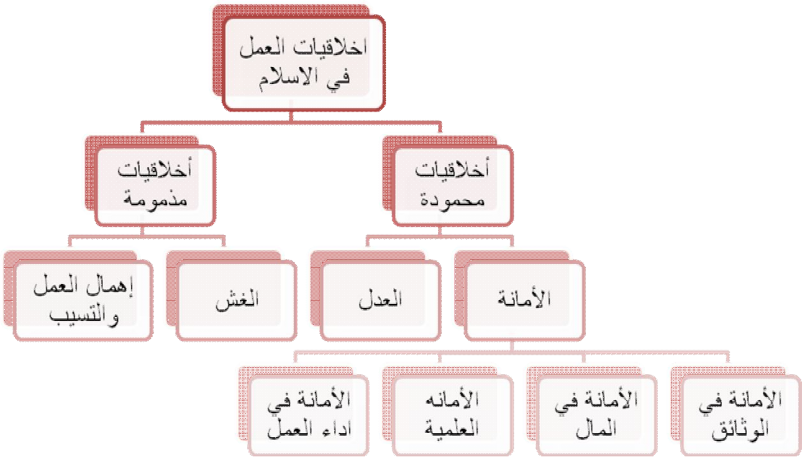

الأمانة.. وهي أن يتعفف الإنسان عن الأموال التي لا تحل له، وتعتبر الأمانة في المال، من أعظم الأمانة، لان المال محبوب للإنسان (وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ)

العدل.. ومنه العدل في الوظيفة ومن مجالاته التطبيقية: إسناد الأعمال الإدارية للأكفاء الأمناء ليطبقوا العدل في إداراتهم وهذا من شأنه زيادة مستوى الإنتاجية ورفع مستوى كفاءة الأداء الوظيفي كما أنها تشمل توضيح حقوق وواجبات كل موظف، لان التخصيص وتقسيم العمل من شانه زيادة مستوى الإنتاجية والوصول لما يعرف باقتصاديات الحجم الكبير.

أما الأخلاقيات مذمومة فمنها: الغش، ويقع الغش في أمور كثيرة كالبيوع، بإخفاء عيب السلعة وبالتالي تنعدم الثقة بين البائع والمشتري مما يؤدي إلى عزوف الأخير عن الشراء وبالتالي في حال تطور هذا الوضع من الممكن أن تكون النتيجة ركود اقتصادي يحل بالبلد.

وأيضا من الأخلاقيات المذمومة، إهمال العمل أو عدم الانتظام في العمل.. وهذا منافي لقوله تعالى: **(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)** فمن عظيم شان العمل أن أمر الله به لان الأمم تنهض وتقوى بالعمل فالتسيب عن العمل مخالفه للأمر الصريح من الله تعالى ناهيك عن حرمة التسيب الوظيفي لقولة تعالى

(**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ**) والموظف قد أقر العقد المتفق عليه بينه وبين جهة العمل فمخالفة الواجب محرم.(د.عصام، الحميدان)

واجبات العمال اتجاه عملهم في الإسلام

لقد تناول فقهاء وعلماء المسلمين الضوابط الشرعية لمسئوليات العامل وواجباته في المنشأة التي يعمل فيها حتى يكون عاملاً منتجاً مخلصاً مساهماً في تعمير الوطن وليس عالة على الناس والوطن، منها ما يلي:

أولاً: يجب تحلي العامل بالقيم الإيمانية، ومنها الإيمان بأن العمل عبادة وطاعة لله عز وجل وأن الله عز وجل سوف يحاسبه يوم القيامة عن عمله، قال الله تبارك وتعالى:﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (التوبة: ١٠٥).

ثانياً: التزام العامل بالأخلاق الفاضلة ومنها: الأمانة والصدق والإخلاص والإتقان والإبداع والابتكار والوفاء، ولقد أشار القرآن إلى ذلك على لسان ابنة سيدنا شعيب عليه السلام عندما زكت سيدنا موسى عليه السلام للعمل عند أبيها: ﴿**قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ**﴾ (القصص: ٢٦) وفى سورة يوسف يوضح لنا القرآن خصال من يتولى الولاية على أمور الناس يقول الله على لسان سيدنا يوسف:﴿**وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ**﴾ (يوسف: ٥٥).

ثالثاً: إتقان العمل وإحسان أدائه حسب الجوانب الفنية له، وعندما زكى سيدنا يوسف عليه السلام نفسه ليكون مسئولاً على الخزائن قال:﴿ **إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ** ﴾ (يوسف: ٥٥)، والله تبارك وتعالى يأمرنا جميعاً بأن نحسن العمل، فقال:﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً**﴾ (الكهف:٣٠)، وهذا الإتقان من الواجبات الدينية وهو عبادة، وفي هذا المقام يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "إن الله كتب الإحسان على كل شئ، فإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة.... الحديث" (رواه الترمذي).

رابعاً: أن يعرف العامل حدود عمله وكيف يؤديه، وأن يختار العمل المناسب وفقاً لقدراته وإمكانياته الفنية وغيرها، ولقد حذرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم من تكليف العامل بعمل ليس من اختصاصه، وبين أن لا يكون اختيار العامل للعمل على أساس المجاملة والقرابة، ولكن على أساس الخبرة والكفاءة، واعتبار عدم الالتزام بذلك خيانة، فيقول عليه الصلاة والسلام " إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة" (متفق عليه).

خامساً: أن يكون العامل قَيِّماً على ذاته متابعاً لعمله، محاسباً ومعاتباً وزاجراً لنفسه عند التقصير والإهمال... وعندما يصل العامل إلى درجة أن يستشعر مراقبة الله له، سيكون حينئذ أشد مراقبة ومحاسبة لنفسه، وهذا بدوره يجعله يطور ويحسن من الأداء، ودليل ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿ بَلِ الإِنسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ﴾ (القيامة:١٤).

سادساً: أن يكون العامل منضبطاً ملتزماً يسمع ويطيع، ويحترم النظم واللوائح التي يضعها صاحب المنشأة ما دامت لا تتعارض مع شرع الله عز وجل، فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، ودليل ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: " على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلاّ أن يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة " (رواه البخاري)، ولا يجب أن يكون كذاباً، أو منافقاً أو جشعاً أو خائناً للأمانة أو متواطئاً على الشر أو آكلا لأموال الناس بالباطل أو مضلاً أو مرتشياً... أو غير ذلك من الصفات التي لا يجب أن تكون في العامل المسلم الورع الصالح التقى وتعطى فرصة لصاحب العمل أن يعاقبه سواء بالخصم أو الفصل.

سابعا: أن يكون العامل متعاوناً مع فريق العمل الذي يعمل معه حتى ينساب العمل بسهولة ويسر بدون معوقات، وهذا يدخل في نطاق التعاون على البر والتقوى وكذلك في نطاق الأخوة في الله، يقول الله تبارك وتعالى: **﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى البِرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ**

تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (المائدة: ١)، وفي هذا المقام يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: " المسلم أخو المسلم: لا يظلمه ولا يخذله ولا يكذبه ولا يحقره، التقوى هاهنا (ويشير إلى صدره ثلاث مرات)، بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم، كل المسلم على المسلم حرام، دمه وماله وعرضه" رواه أبو داود عن أبي هريرة)

ثامناً: أن يكون العامل نافعاً لمجتمعه ووطنه، ولا يكون عالة، وفي ذلك يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "على كل مسلم صدقة قيل: أرأيت إن لم يجد؟ قال: يعمل بيديه فينفع نفسه ويتصدق، قال قيل: أرأيت إن لم يستطع؟، قال: يعين ذا الحاجة الملهوف، قال قيل: أرأيت إن لم يستطع؟، قال: يأمر بالمعروف أو الخير"، قال: أرأيت إن لم يفعل؟، قال: "يمسك عن الشر. فإنها صدقة" (رواه البخاري ومسلم)، ويقول صلى الله عليه وسلم: " إذا قامت القيامة وفي يد أحدكم فسيلة فإن استطاع ألا تقوم حتى يغرسها فليغرسها فله بذلك أجر" (رواه أحمد)، يفهم من هذا الحديث أن يظل العامل يعمل ما دام قادراً على العمل حتى يدخل القبر.(الضوابط الشرعية للعمل والعمال في النظام الاقتصادي الإسلامي،٢٠١٥).

ومن أهم أسس العلاقة الطيبة التي تحكم سلوكيات كل من العمال وأصحاب الأعمال في المنهج الإسلامي ما يلي:

- أساس الإنسانية: بأن كل من العامل وصاحب العمل من خلق الله الذي كرمهم.
- أساس الأخوة في الله: فالعامل أخو صاحب العمل.
- أساس التعاون: فلا عمل ناجح بدون تعاون خالص بين العامل وصاحب العمل.
- أساس الحب والولاء والانتماء: وهذا يعتبر الحافز والدافع على الإبداع والابتكار.
- أساس العدل في توزيع عوائد الإنتاج: في إطار القاعدة الشرعية لا ضرر ولا ضرار.
- أساس احترام النظم واللوائح: التي تحقق البيئة المناسبة للعمل.
- أساس الشورى: في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بالعمل.

الفصل الرابع

وجهة نظر الإسلام للعمل ومشروعيته وقيمته

المبحث الأول: وجهة نظر الإسلام للعمل:

لقد دعا الإسلام إلى العمل والاشتغال بالعلوم النافعة، وان أطيب مال واحل كسب ما كان من عمل الإنسان، لهذا ليس بغريب أن يهتم الإسلام بالعمل والعاملين؛ لأن العمل لا تعود فائدته على العامل وحده، وإنما العائد على المجتمع كله، وخذ مثلاً المزارع الذي يزرع الأرض لنمو الثمر وإنبات الزرع؛ فإن العائد من هذه الزراعة للمجتمع، كذلك الذي يقوم بالبناء ويبني العمارات؛ فإن ذلك عائد على المجتمع، وخذ كل مهنة فسوف ترى أن كل واحد يعمل في جزء يكمله الآخر، فالذي يعمل في الزراعة يحتاج إلى من يطحن وبعد الطحن لابد من الخبز، وبعد الخبز لابد من حمله إلى المستهلك..(منصور الرفاعي،٢٠١٠)

ولو أن أي إنسان أهمل في إنتاجه سيلحق الضرر بالآخرين؛ لأن كل إنسان عليه مرحلة من مراحل الإنتاج، عليه أن يتقنها ويحسِّن فيها ويرقى بمستوى الأداء وهذا ما حث عليه الإسلام في قول الرسول صلى الله عليه وسلم "إن الله يحب من أحدكم إذا عمل عملاً أن يتقنه". إن الإسلام يطلب مع إتقان العمل إخلاص النية فيه لله، فهو المكافئ مع زيادة معدلات الإنتاج، والحق سبحانه وتعالى رفع شأن الإنسان وزوده بقدراته البدنية والعقلية والملكات الفكرية؛ فالحكمة من وراء ذلك هي تهيئة الإنسان لعمارة الكون وحمل مسؤوليات التنمية في كل الاتجاهات التي لا تتحقق إلا بالعمل الدائب والنشاط المثمر المتواصل لاستغلال خيرات الأرض وما أفاء الله به على الإنسان من جليل النعم، وما منَّ به سبحانه على الإنسان من مصادر لا تنفد ومدد لا ينقطع من المواد الخام والأساليب الإنتاجية الفنية، وكل ذلك يكون مادةً لعمل الإنسان وحقلاً لتفكيره، وهذه الأشياء أصبحت كافيةً في تحقيق رسالة الإنسان في التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أن يقاس ذلك بمقدار ما يبذله الإنسان من عمل

وما يقوم به من جهد؛ لأن العائد عليه مرهون ببذل الجهد في العمل وما يتحمله من مشقة..(منصور الرفاعي،٢٠١٠)

لقد حبب الإسلام كل المهن والأعمال والحرف والوظائف إلى الناس؛ لأنهم يتفاوتون؛ فهذا يعمل بيده، وهذا بالوقوف خلف الآلات، وهذا بالحساب جمعًا وطرحًا، وهذا بالرسم الهندسي، وذاك بمعرفة المرض وتشخيصه ووصف العلاج، وهكذا تجد أن كل واحد يخدم الآخر.

إن الإسلام مَجَّد حرفًا كان الناس ينظرون إليها نظرةً فيها كثير من الازدراء والتحقير مثل.. رعي الغنم.. فبيّن الرسول صلى الله عليه وسلم أنها كانت مهنة الأنبياء فيقول في حديثه الشريف: "ما بعث الله نبيًا إلا رعى الغنم قالوا – وأنت يا رسول الله؟ قال نعم.. كنت أرعاها على قراريط لأهل مكة"، وكأن الرسول صلى الله عليه وسلم بهذا يقول لرعاة الغنم عملكم عظيم فالغنم غنيمة والخيل في ركابها الخير، وكل عمل يؤديه الإنسان فخر للعامل؛ لأنه ما أكل إنسان طعامًا قط خير من أن يأكل من عمل يده، فكما أن الإسلام دعا الرجل للعمل رغَّب المرأة فيه كذلك، ولها أن تمارسه في أي مكان مادامت محافظةً على وقارها ملتزمةً بالحشمة غير جالبة ضررًا خلقيًا أو اجتماعيًا لأسرتها؛ فلنعرف للعمل قدره، فإن الله يحب العاملين. (منصور الرفاعي،٢٠١٠)

المبحث الثاني: مشروعية العمل في الإسلام:

جاء الإسلام زاخراً بالآيات والأحاديث التي تدعو المسلمين أن يلتمسوا أبواب العمل، وطلب الرزق، وأن يعتمد كل فرد على نفسه، وأن يبذل وسعه في طلب قوته وقوت من يعوله، حتى لا يكون عالة على غيره، يتجرع آلام الذل والمهانة. (قيمة العمل في الإسلام،٢٠١٥)

وأن العمل هو الطريق الأساسي إلى عمارة الأرض، وهو ما أمر الله به جميع خلقه من دون استثناء، غنيهم وفقيرهم، قويهم وضعيفهم. وكان عمر رضي الله عنه

يقول: }إني لأرى الرجل فيعجبني قوله، فأقول: ألله حرفة؟ فإن قالوا: لا، سقط من عيني{. ولا أبلغ في ذلك من قول النبي عليه الصلاة والسلام: }إن قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة فإن استطاع ألاّ يقوم حتى يغرسها فليفعل{، وهذا ما يؤكد أن العمل مطلوب من الإنسان لذاته، وفي سبيل عمارة الأرض، وليس فقط لمجرد كسب المال.

ولقد أمر الإسلام الإتقان في العمل قدر المستطاع، حيث يقول النبي عليه الصلاة والسلام: }إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه{.

والإسلام يدعو إلى العمل ويشيد به، ولم يفرق بين كونه عملاً في المجال الزراعي أو الصناعي أو التجاري، بل أبواب العمل ومجالاته كلها مفتوحة للإنسان، فكل عمل يبلغ بالإنسان غاية، ويحقق له نفعاً من غير أن يؤذيه، أو يؤذي الناس، هو عمل يزكيه الإسلام ويجزي عليه الجزاء الحسن.

لقد دعا الإسلام إلى التجارة براً وبحراً طلباً للرزق، فقد قال تعالى في كتابه الحكيم: {فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ}، وكذلك قوله تعالى: {تَرَى الْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِ}. كما رفع الإسلام من قيمة الزراعة، وشجع الناس عليها ووعد بثواب عظيم، ذلك لأنهم يعمرون الأرض ويستخرجون خيراتها، ويفيدون العباد، فقد قال تعالى في كتابه الكريم: {**وَآيَةٌ لَّهُمُ الأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ. وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنْ الْعُيُونِ. لِيَأْكُلُوا مِن ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلا يَشْكُرُونَ**}، أي أن الله أجرى الينابيع في الأرض لتروى بها الزراعة، ويأكل الناس من ثمارها. وقد قال رسول الله: "التمسوا الرزق في خبايا الأرض"، كما قال أيضاً عليه الصلاة والسلام: "أفضل الكسب الزراعة، فإنها صنعة أبيكم آدم".

كما جاء في المجال الصناعي عدد من المواضع سواء في القرآن الكريم حيث يقول تعالى في كتابه الكريم: {**وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّن بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ الأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا**

أَثَاثًا وَمَتَاعًا إِلَى حِينٍ}، وقال أيضاً: **{وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِتُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ}**. أما الصيد فقد احتل مكانة هامة في الدين الإسلامي حيث ورد ذكره في العديد من الآيات المحكمات لتتأكد أهميته كمجال من مجالات العمل، ويحث عليها ديننا الحنيف في قول المولى عز وجل: **{أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ}**، وقوله تعالى: **{وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا}**.

هكذا نجد أن الدين الإسلامي لم يفرق بين مجال وآخر مادام لا يقع أي منها تحت بند التحريم، وقد كان رسول الله صل الله عليه وسلم يمثل الأسوة الحسنة في ذلك، حيث تؤكد سيرته على قيامه بعلف البعير، وخصف النعل، ورقع الثوب.

وقد كان الصحابة رضوان الله عليهم يعملون في شتى المجالات، فأبو بكر رضي الله عنه كان بزازاً يبيع الثياب، وكان عمر بن الخطاب سمساراً، وكان عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب يشتغلان بالتجارة، وكان عمرو بن العاص جزارا.

ويتضح من كل ما سبق أن مفهوم الإسلام والمسلمين للعمل كان شاملاً، فكل جهد وعمل مشروع مادي أو معنوي هو مجال عمل يحث عليه الإسلام، ويثيب على القيام به. (شيخة آل نهيان،٢٠١٢)

المبحث الثالث: قيمة العمل لدى الإسلام:

قال تعالى ﴿**وَقُلِ اعْمَلُوْا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ**﴾ (سورة التوبة: ١٠٥).

إن نهضة الأمم والشعوب ورقيها وسيادتها وسعادتها تتوقف على تقدمها في مجال العلم والعمل، وبهما تبني الأمم أمجادها فلا تبنى الأمجاد على البطالة والجهل والفقر والمرض، ورحم الله من قال:

بالعلم والمال يبني الناس ملكهم لم يبن ملك على جهل وإقلال، وبالعمل والاحتراف المتقن تتبوأ الشعوب الصدارة بين الأمم، والله سبحانه وتعالى يحب اليد التي تعمل وتجتهد لتقدم الخير لنفسها ووطنها ودينها، والمؤمن المحترف يحبه الله

ورسوله جزاء ما قدم، ومن أحبه الله ورسوله هداه الله واجتباه وحفظه ووقاه وجعله من أوليائه وأدخله في رحمته فيسعد في الدنيا والآخرة.

وقد دعا الإسلام إلى العمل والاحتراف والاشتغال بالعلوم النافعة؛ وإن أطيب مال وأحلَّ كسب ما كان من عمل الإنسان. قال صلى الله عليه وسلم: «ما أكل أحد طعاماً قط خيرًا من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده».

وقد أكد الإسلام على العمل ورفع من شأنه، ولم يعتبره منكرا من المنكرات خلافا لما كان عليه الحال في المجتمعات اليونانية والرومانية أو حتى العربية، التي اشتقت كلمة مهنة من الأهانه. (رسلان،٢٠٠٥).

فالعمل قيمة عظيمة من قيم الإسلام،و أن أي شي خلقة الله لنا إذا افتقر إلى العمل الإنساني لا يعد إنتاجا وكل شئ لم يبذل الإنسان فيه جهدا وتعبا لا قيمة له وان كان نافعا. كما روي عن البني صلى الله عليه وسلم عن انس "ما من مسلم يزرع زرعا، أو يغرس غرسا، فيأكل منه طير، أو إنسان، أو بهيمة إلا كانت له بصدقة" (مسند احمد بن حنبل والبخاري ومسلم وسنن التلميذي) ويمكن من ذلك الحديث ملاحظة كيف حث الإسلام على العمل المثمر النافع للآخرين سواء كان عملا متكاملا أو مجرد المساهمة في بداية احد الأعمال أو بتقديم احد مكوناته (مثل غرس نبته فقط). (الاشوح، ٢٠٠٧)

ولقد حث الإسلام على العمل كأفضل وسيله لمقابلة الاحتياجات المعشية مثل الطعام والزواج والإنجاب كما جاء في الحديث الشريف عن عائشة: "إن من أطيب ما أكل الرجل من كسبه، وولدة من كسبه" (أبو داود والحاكم في صحيح الجامع الصغير، ج١، ٢٢٠٨ ٩٨١). فما الثروة التي يكتسبها الإنسان إلا أعمال بشرية، وجهدا إنسانيا مسقا فيما بينهم، فالعمل إذا كما يرى ابن خلدون، هو أساس قيم الأشياء وهو أساس كل الثروات. وعلى ذلك فإن كان هناك بلد ما يتمتع بمستوى

عال من المعيشة، فأن مرجع ذلك هو مجهود وعمل أبناء هذا البلد، لا إلى ما يشاع من وجود كنوز مدفونة أو ما شابة ذلك من الأوهام والخرفات.

فالعمل هو الأساس في تحديد قيم الأشياء من سلع ومنتجات، وهو مصدر كل الثروات، وبدون العمل يستحيل أي إنتاج، وان الحاجات الاقتصادية تستمد قيمتها من مدى ما يبذل فيها من جهد وعمل، وهو يعتبر في هذا الصدد سابقا على النظريات الاقتصادية المعاصرة بمئات السنين، في أبراز أهمية العمل، وأنه أساس القيمة وأساس الإنتاج ومنشئ الثورة. (رسلان،٢٠٠٥).

كفاءة العمل في الإسلام:

العمل كل جهد مشروع يبذله الإنسان للحصول على منفعة مادية أو معنوية مشروعة، سواء أكان هذا الجهد جسمياً؛ كالعمل في الزراعة والصناعة والتجارة وأعمال البناء والحرف اليدوية، أم فكريا ومعنوياً، كالتعليم وإعداد البحوث العلمية وممارسة القضاء وغيرها.

مما تقدم يتبين أن مفهوم العمل شامل لكل فعالية اقتصادية مشروعة مقابل أجر أو مال يؤخذ، وقد عدّ الإسلام جميع أفراد المجتمع الذين يبذلون الجهد في جميع المجالات عمالاً، سواء أقلها أهمية كمن يجر عربة أو يحفر أرضاً، أو أعلاها شأناً كمن يتولى الحكم أو الولاية.

ولتحقيق العمل الجاد المثمر لا بد من أن تتوافر الإرادة والقصد، مع الرغبة في القيام به، حتى يتحقق الهدف، وهو إيجاد المنفعة الاقتصادية التي تعود على الإنسان بالخير، حتى لا يكون عالة على غيره.

الإسلام لا يميز بين أنشطة اقتصادية وأخرى مثلما فعلت المدارس الفكرية التقليدية في مجال الاقتصاد (كتحيز التجار لنشاط التجارة، وتركيز الطبيعيين على الزراعة وإعطاء الصناعة الاهتمام الأول في الفكر الكلاسيكي) بل أن هناك أنشطة اعتاد العامة على اعتبارها أنشطة اقتصادية دنيا ومع هذا لوحظ أن الأنبياء (وهم صفوة الخلق) كانوا يعملون بها – فعلى سبيل المثال نجد رعي الغنم كان النشاط المشترك الذي قام به كل

الأنبياء وحده أو بالإضافة إلى أعمال وأنشطة أخرى، ويؤكد على تلك الحقيقة قول الرسول صلى الله عليه وسلم (عن أبي هريرة): "ما بعث الله نبيا إلا رعى غنم، وأنا كنت أرعاها لأهل مكة بالقراريط " (صحيح البخاري). والواقع أن هناك المزيد الذي يمكن أن يقال عن تمجيد العمل في الإسلام والاهتمام بوضع ضوابط من شأنها رفع كفاءة الأداء لمنجزيه والمجالات المختلفة المفضل العمل فيها.(الاشوح، ٢٠٠٧)

فأيدي البشرية منتشرة ولكن لن تحصل على شئ من غير سعي، وكل مكسوب ومتمول لابد فيه من الأعمال الإنسانية لأنه أن كان عملا بنفسه مثل الصنائع فظاهر، أن كان مقتني من الحيوان والنبات والمعدن فلا بد فيه أيضا من العمل الإنساني وإلا لم يحصل ولم يقع به انتفاع (رسلان، ٢٠٠٥).

والله سبحانه وتعالى خلق جميع ما في العالم للإنسان وأمتن به عليه قال تعالى: (وسخر لكم ما في السموات والأرض جميعا منه)، فالعمل عنصر أساسي في الإنتاج، فالثروات الطبيعية التي خلقها الله للإنسان، وجعلها تحت تصرفه تفيده وتخدمه بمقدار ما يبذله من جهد وعمل في استغلالها.

وقد جعل الله تعالى الأرض مسخرة للإنسان ومذللة له، ليعمل فيها ويستخرج ما في باطنها من معادن، وما على ظهرها من خيرات، فالعمل أهم عنصر من عناصر الإنتاج في كل أمة، ولا يتحقق شيء من السعادة للإنسان إلا بالعمل.

عائد العمل في الإسلام (الأجر وكفايته)

تعريف الأجور: هو كمية النقود التي يتعهد المخدم بدفعها إلى العامل نظير خدمات يؤديها له وهو ثمن خدمة العمل.

الأجير: هو الذي يتقاضى الأجر مقابل مساهمته بعملة في العملية الإنتاجية

النظام الاقتصادي العمل وتكاليفه متمثلة في الأجور وفى الفقه الإسلامي نري عائد العمل قد يكون إجاره كما هو الحالي في عند الأجارة وعائد العمل قد يكون ربحا كما هو الحال في عقد المضاربة.ولابد في الإسلام أن يكون العمل والأجر المستحق عنه معلومين وإلا فسد العقد.

الفصل الخامس

حقوق العمال في الإسلام وواجباتهم

المبحث الأول: حقوق العمال في الإسلام

مناسبة الأجر للعامل فمن حق العامل الأجر المناسب لقدراته ومواهبه. فيقول الله (ولا تبخسوا الناس أشيائهم)،أي لا تنقصوا أموالهم، كما يحذر الله من سوء العاقبة إذا لم يتناسب الأجر مع العمل كما في قوله تعالى ((**وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُواْ عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ**) سورة المطففين. والطبري يفسر معني المطفف بأنه المقلل حق صاحب الحق وأصل الكلمة من الطفيف أي القليل، يجب على العامل أن يأخذ أجرة بقدر عملة وجهده في العمل وشكراً...

سرعة دفع الأجر، فالإسلام يقرر سرعة دفع الأجر للعامل بعد الانتهاء من عمله مباشرة لقول الرسول (أعطوا الأجير أجره، قبل أن يجف عرقه)، ويروي البخاري أن النبي قال (قال الله: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة ومن كنت خصمه خصمته، رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرا فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره)

مناسبة العمل للعامل، فالله جعل التكليف في دائرة التوسع والطاقة فقال تعالى: ((**لاَ يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَآ أَنتَ مَوْلاَنَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ** (٢٨٦))) سورة البقرة.

كما احترم الإسلام العمل وأعلى من شأن العاملين، وأمر بمزاولة الأعمال المختلفة التي من شأنها تحقيق النفع للعامل والمستعمِل، وجاءت نصوص الشرع

آمرة بالعمل وحاضت عليه في كثير من المواضع، قال الحق سبحانه وتعالى: "وقل اعملوا فسيري الله عملكم ورسوله والمؤمنون".

عقيدة الاقتصاد الإسلامي:

المال مال الله والإنسان مستخلَف فيه: وبذلك فالإنسان مسئول عن هذا المال، كسباً وإنفاقاً، أمام الله في الآخرة، وأمام الناس في الدنيا.فلا يجوز أن يكتسب المال من معصية أو ينفقه في حرام.

دور المال: المال أداة لقياس القيمة ووسيلة للتبادل التجاري، وليس سلعة من السلع. فلا يجوز بيعه وشراؤه (ربا الفضل) ولا تأجيره (ربا النسيئة)

حقوق العمال في الاقتصاد الإسلامي:

عظم الإسلام من شأن العمل فعلى قدر عمل الإنسان يكون جزاؤه، فقال الله تعالى في القران الكريم (**مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ** (٩٧)) سورة النحل، فالأنبياء الذين هم أفضل خلق الله قد عملوا فقد عمل ادم بالزراعة، ونوح بالنجارة، وموسى بالرعي، وداود بالحدادة، ومحمد صلى الله عليه وسلم برعي الغنم والتجارة، فلا يجوز للمسلم ترك العمل باسم التفرغ للعبادة أو التوكل على الله، ولو عمل في أقل الأعمال فهو خير من أن يسأل الناس منعوه أو أعطوه فقال النبي صلى الله عليه وسلم (لأن يأخذ أحدكم حبله، ثم يغدو إلى الجبل فيحتطب، فيبيع فيأكل ويتصدق، خير له من أن يسأل الناس) ولا يحث الرسول صلى الله عليه وسلم على مجرد العمل ولكن على تجويده وإتقانه فيقول عليه الصلاة والسلام: (إن الله تعالى يحب أحدكم إذا عَمِلَ عملاً أن يتقنه).

أهم الحقوق الأساسية للعمال:

١- حق العمل:

فمن من واجب الدولة أن تهيّئ لكل قادر على العمل عملا بلائمه ويكتسب منه ما يكفيه ويكفي أسرته، وأن تيسر له من التعليم والتدريب ما يؤهله لهذا العمل، حتى يؤدى بذلك للعامل حقه في تأمين نفقاته العائلية لأن ذلك من كرامته، وفي الفصل ١٢ من الدستور المغربي الجديد:"يمكن لجميع المواطنين أن يتقلدوا الوظائف والمناصب العمومية وهم سواء فيما يرجع للشروط المطلوبة لنيلها" وفي الفصل ١٣"التربية والشغل والصحة حق للمواطنين على السواء.

وقد نظم الإسلام هذا الحق من خلال محاربته للمحسوبية والرشوة وجعل الكفاءة والصلاحية هي أساس التمييز بين الأفراد في فرص العمل، قال تعالى في ثنايا الحديث عن قصة ابنة شعيب "إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الأَمِينُ " فلا حق لغير المختص في الطب مثلا في أن يعمل طبيبا، ولا حق للجاهل في أن يعمل معلما.

٢- الحق في الأجر العادل:

هو دفع الأجر المناسب له، وعلى قدر العمل بحيث يكفل له ولأسرته عيشة لائقة بكرامة الإنسان، فلا يجوز لصاحب العمل أن يبخسه حقه، ويغبنه في تقدير أجره الذي يستحقه نظير عمله، قال الله تعالى: (ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين) هود:٨٥. وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم(ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة رجل أعطى بي ثم غدر ورجل باع حرا فأكل ثمنه ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره) رواه البخاري. وفي حالة الظلم فللعامل الحق في الشكوى وحق التقاضي لاستيفاء حقه.

٣- حق الراحة:

للعامل الحق في الراحة، فلا يجوز لصاحب العمل إرهاقه إرهاقا يضرّ بصحته أو يجعله عاجزا عن العمل، قال الله تعالى: (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها)

البقرة:٢٨٦. وقال شعيب لموسى عليه السلام حين أراد أن يعمل له في ماله: ".. وما أريد أن أشق عليك ". (القصص ٢٧) ويقول صلى الله عليه وسلم (ولا تكلفوهم ما لا يطيقون) رواه النسائي وابن ماجه، ويقول أيضا: (إن لنفسك عليك حقا وإن لجسدك عليك حقا وإن لزوجك عليك حقا)، وهذا يعطي العامل حقا في الراحة وأداء العبادة والقيام بحق الزوجة والأولاد.

إن العلاقة بين العمال وأصحاب العمل قائمة على أساس العدل، فكل من الطرفين ملزم بأخلاقيات العمل، فأخلاقيات العمل توجب على العامل الإخلاص والإحسان وعدم استغلال الوقت والمواد في غير مصلحة العمل..كما توجب على أصحاب الأعمال مقابلة الإحسان بالإحسان ويحرم عليهم البخس أو الاستغلال.

ومن أخلاقيات وواجبات أصحاب العمل:

– احترام كرامة العامل. وكانت عائشة –رضي الله عنها– تروي فتقول: "مَا ضَرَبَ رَسُولُ اللّهِ شَيْئًا قَطُّ بِيَدِهِ وَلاَ امْرَأَةً وَلاَ خَادِمًا..." وهذا أنس بن مالك خادم رسول الله ص يشهد شهادة حقٍّ وصدق فيقول: كان رسول الله من أحسن النّاس خُلُقًا، فأرسلني يومًا لحاجةٍ، فقلت: والله لا أذهب –وفي نفسي أن أذهب لما أمرني به نبيُّ الله – قال: فخرجت حتى أَمُرَّ على صبيانٍ وهم يلعبون في السُّوق، فإذا رسول الله قابضٌ بقفاي من ورائي، فنظرت إليه وهو يضحك، فقال: "يَا أُنَيْسُ، اذْهَبْ حَيْثُ أَمَرْتُكَ". قلت: نعم، أنا أذهب يا رسول الله. قال أنس: وَاللهِ لَقَدْ خَدَمْتُهُ سَبْعَ سِنِينَ أَوْ تِسْعَ سِنِينَ مَا عَلِمْتُ قَالَ لِشَيْءٍ صَنَعْتُ: لِمَ فَعَلْتَ كَذَا وَكَذَا؟ وَلاَ لِشَيْءٍ تَرَكْتُ: هَلاّ فَعَلْتَ كَذَا وَكَذَا"

وكان رسول الله يهتمُّ برعاية خَدَمِه إلى الدرجة التي يحرص فيها على زواجهم؛ فعن ربيعة بن كعب الأسلمي، قال: كنتُ أخدم النبي فقال لي النبي: "يَا رَبِيعَةُ، أَلاَ تَتَزَوَّجُ؟" قال: فقلتُ: لا والله يا رسول الله، ما أريد أن أتزوّج؛ ما عندي ما يُقيم المرأة، وما أحبُّ أن يشغلني عنك شيء. فكرر عليه ذلك ثلاثا حتى قال:بلى

يا رسول الله، مُرْنِي بما شئتَ، أو بما أحببت. قال: "انْطَلِقْ إِلَى آلِ فُلانٍ". إلى حيٍّ من الأنصار

المبحث الثاني: واجبات العمال في الاقتصاد الإسلامي:

لا حق بدون واجب، ولا كسب بلا جهد، فالإسلام يربط بين الحقوق والواجبات وبين المكاسب والتضحيات، كما أن الإسلام لم يدلل العامل، ويتركه يمسك المصحف والمسبحة ويقبع في المسجد ولا ينتج.. بل أمره بالانطلاق والسعي والضرب في الأرض ودليل ذلك قول الله عز وجل: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ (الملك:١٥). ويقول الله عز وجل في سورة المزمل وهو بصدد التيسير في قراءة القرآن في الصلاة....﴿ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ القُرْآنِ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلاَةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً وَمَا تُقَدِّمُوا لأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْراً وَأَعْظَمَ أَجْراً وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (المزمل: ٢٠)، كما يأمر الله الناس أن ينتشروا في الأرض بعد الصلاة، فيقول الحكيم العليم: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلاَةُ فَانتَشِرُوا فِي الأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيراً لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (الجمعة: ١٠).

مفهوم الأجر وضوابطه الشرعية في الاقتصاد الإسلامي:

يحكم علاقة العامل بصاحب العمل في الفقه الإسلامي عقد العمل، والتكييف الفقهي له: " عقد بيع منفعة، " مثل عقد الإجارة الذي أجازه الفقهاء، وهذا العقد يقوم على الأركان الأساسية الآتية:

الإيجاب والقبول: من كل من العامل وصاحب العمل.

موضوع العقد: بيع منفعة: جهد عضلي أو ذهني أو هما معاً.

صيغة العقد: يقول صاحب العمل للعامل أريد أن أستأجرك، وتوضع الشروط التي يتفقان عليها في إطار أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ولقد ورد نموذج عقد العمل في القرآن الكريم في قصة سيدنا موسى وسيدنا شعيب عليهما السلام:﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الأَمِينُ (٢٦) قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَن تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْراً فَمِنْ عِندِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ (٢٧) قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلاَ عُدْوَانَ عَلَيَّ وَاللَّهُ عَلَى مَانَقُولُ وَكِيلٌ (٢٨) فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ آنَسَ مِن جَانِبِ الطُّورِ نَاراً قَالَ لأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَاراً لَّعَلِّي آتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِّنَ النَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ (٢٩)﴾ (سورة القصص).

من هذا النموذج نستنبط أساسيات عقد العمل في الإسلام، وهي على النحو التالي:

- تزكية بنت سيدنا شعيب لسيدنا موسى للعمل على أساس الأمانة والكفاءة.
- الإيجاب من سيدنا شعيب عليه السلام لاستئجار سيدنا موسى عليه السلام.
- القبول من سيدنا موسى عليه السلام للعمل.
- نطاق العمل: رعي ورعاية الأغنام.
- مقابل العمل: قيمة الصداق ما يعادل العمل ثمان سنوات وزيادتها إلى عشر يكون فضل من سيدنا موسى، بالإضافة إلى المسكن والطعام والملبس وغير ذلك من الحاجات الأصلية للحياة الكريمة لسيدنا موسى عليه السلام.
- الوفاء بالعقد: وهذا مستنبط من الآية الكريمة ﴿فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ آنَسَ مِن جَانِبِ الطُّورِ نَاراً قَالَ لأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَاراً لَّعَلِّي آتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِّنَ النَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ﴾ (سورة القصص:٢٩).

ولقد وضح الفقهاء بعض الضوابط التي تحكم الأجر من أهمها:

– أن يعرف العامل أجره ويدون ويوثق ذلك بأي أسلوب أو وسيلة تجنباً للغرر والجهالة، ولقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن استئجار الأجير حتى يبين له أجره.

– أن يكون تحديد الأجر بالتراضي التام بين العامل وصاحب العمل، لا إذعان فيه ولا استغلال، فهو عقد بيع منفعة، يطبق عليه قول الله تبارك وتعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ (المائدة:١).

– أن يكون الأدنى للأجر متناسب مع تكلفة الكفاية، أي يكفي العامل وأسرته تكاليف الحاجات الأصلية للمعيشة: من طعام وشراب وملبس ومأوى وعلاج وتعليم، وهذه من مسئولية الدولة بالتعاون مع أصحاب الأعمال في إطار القاعدة الفقهية " لا ضرر ولا ضرار"، ودليل ذلك هو حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من ولي لنا عملاً وليس له منزل فليتخذ منزلاً أو ليست له زوجة فليتزوج، أو ليس له خادم فليتخذ خادماً، أو ليست له دابة فليتخذ دابة، ومن أصاب شيئاً سوى ذلك فهو غلول " (رواه أبو داوود عن المستورد بن شداد)، وكان في صدر الدولة الإسلامية تحدد أجور الجند (على سبيل المثال) على أساس الكفاية للجندي ولأسرته ولمن يعولهم، وهذا ينطبق على سائر الأنشطة والقطاع الخاص بالتعاون مع الدولة، فإذا كان الأجر الفعلي دون الكفاية يأخذ تمام الأجر من بيت مال المسلمين.

– مع الأخذ في الاعتبار معيار الكفاية، والذي يمثل الحد الأدنى للأجر، يجب أن يتأثر الأجر بالجهد المبذول، وكذلك بالخبرات والقدرات والطاقات، وطبيعة العمل ومخاطره، وكذلك بالوقت المبذول، ((فلا جهد بلا كسب))، والغاية من ذلك تحفيز العامل على العمل والإبداع والابتكار، يقول الله تبارك وتعالى: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ (٧) وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَراً يَرَهُ (٨)﴾ (سورة الزلزلة).

– حرمة أن يأخذ العامل شيئاً غير المتفق عليه مع صاحب العمل بدون طيب نفس منه وإلاّ يعتبر غلولاً (حراماً)، يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "....

ومن استعملناه على عمل فرزقناه رزقا فما أخذ بعد ذلك فهو غلول(سحت)" (أبو داوود)، وفي رواية أخرى يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من استعلمناه منكم على عمل فكتمنا خيطاً فما فوقه كان غلولاً يأتي به يوم القيامة "، ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لعن الله الراشي والمرتشي والرائش بينهما" (رواه أحمد)، ويجمع الفقهاء أن هدايا العمال غلول.

– حرمة أكل أجر العامل ظلماً، ودليل ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَلاَ تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [هود:٨٥]، ولقد ورد في الحديث القدسي عن رب العزة سبحانه أنه قال: " ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة، ومن كنت خصمه خصمته، رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حراً فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره " (رواه مسلم وأحمد)، ولقد حرم الإسلام الاعتداء على أموال الغير، ويدخل فيهم العمال، فيقول صلى الله عليه وسلم: "كل المسلم على المسلم حرام، دمه وماله وعرضه " (رواه البخاري ومسلم).

– تأمين العامل في حالات العجز أو الشيخوخة أو الأزمات أو الكوارث أو المحن، وهذا كله يدخل في نطاق التكافل الاجتماعي والتعاون مسئولية ولي الأمر، ودليل ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته، فالإمام راع وهو مسئول عن رعيته، والرجل راع في أهل بيته وهو مسئول، والمرأة راعية على بيت زوجها وهي مسئولة، والعبد راع على مال سيده وهو مسئول، ألا فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته " (رواه البخاري ومسلم)، ويكون ذلك من بيت مال المسلمين أو من صناديق التأمينات العامة أو الخاصة.

سلوكيات العامل وصاحب العمل في الاقتصاد الإسلامي:

تقوم العلاقة بين طرفي العملية الإنتاجية (العامل وصاحب العمل) على أسس وضوابط إسلامية، وعلى العامل واجبات وله حقوق ومن واجباته العمل بإخلاص لتحقيق أهداف المنشأة التي يعمل فيها. ويرتبط العامل بصاحب العمل عن طريق

عقد. ويجب على صاحب العمل تحقيق الكفاية للعاملين من خلال الأجور المناسبة، ومن صور ذلك: الأجور العادلة التي تحقق مستوى معيشي كريم، والمكافآت التشجيعية، والعلاوات المحفزة، والمكافآت الاجتماعية.

ومن أهم أسس العلاقة الطيبة التي تحكم سلوكيات كل من العمال وأصحاب الأعمال في المنهج الإسلامي ما يلي:

أساس الإنسانية: بأن كل من العامل وصاحب العمل من خلق الله الذي كرمهم.

أساس الأخوة في الله: فالعامل أخو صاحب العمل.

أساس التعاون: فلا عمل ناجح بدون تعاون خالص بين العامل وصاحب العمل.

أساس الحب والولاء والانتماء: وهذا يعتبر الحافز والدافع على الإبداع والابتكار.

أساس العدل في توزيع عوائد الإنتاج: في إطار القاعدة الشرعية لا ضرر ولا ضرار.

أساس احترام النظم واللوائح: التي تحقق البيئة المناسبة للعمل.

أساس الشورى: في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بالعمل. (دكتور شحاتة –لأستاذ بجامعة الأزهر)

فإذا تحققت هذه الأسس قويت العلاقة الطيبة بين العامل وصاحب العمل.

متوسط دخل الفرد في الاقتصاد الإسلامي:

إن النظام الاقتصادي، أو سياسة المال في الإسلام، جزء لا يتجزأ من عقيدته، وأنه ينطلق منها، ويرتبط بها، وأن الحركة الاقتصادية، ابتداءً من نّية الإنسان (تشكيل الفكرة والعزم على الفعل) أو كسبه العملي، وممارساته المختلفة، خاضعة لفكرة الثواب والعقاب، إلى جانب التحذير من بعض المخاطر الاقتصادية التي تقود إليها الممارسات المحظورة شرعا. ولعل هذا يُشكل مفترق طريق ابتداءً بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاديات الأخرى التي لا تعترف بالجانب القيمي للعملية

الاقتصادية، ولا تقيم له وزناً. فالحركة الاقتصادية، والكسب المالي، إذا لم يضبط بقيم أخلاقية، كسباً وإنفاقاً، ينتهي بصاحبه إلى الطغيان، والأثرة، والدمار الاجتماعي. والمال في الإسلام وسيلة لتحقيق رسالة، وليس هدفاً قائماً بذاته،

والله تعالى يقول: ((وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنسى نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك)) (القصص: ٧٧) فإذا تجردت الحركة الاقتصادية عن ضابطها الخلقي، وهدفها، وانقلبت الوسيلة إلى غاية، انتهى الأمر بالإنسان إلى أزمات نفسية، واجتماعية، واقتصادية تجعل المعيشة ضنكاً، وتحوله إلى عبد للمال، وخادم له بدل أن يكون المال في خدمة الإنسان.

والمال في نظر الإسلام، له وظيفة اجتماعية، والتصرف به كسباً وإنفاقاً، مرهون بتحقيق تلك الوظيفة للفرد والأمة على حدّ سواء وأي تصرف اقتصادي أو امتناع عن تصرف يلحق الضرر بالجماعة، محظور شرعاً، ويحتاج صاحبه إلى وصاية وحجر.

قال تعالى: ((ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما)) (النساء: ٥).

ولعل من أهم المنطلقات الأساسية في نظرة الإسلام إلى المال والحركة الاقتصادية التي تميز المنهج الاقتصادي الإسلامي عن غيره، وتجعله متفرداً، هي: الاعتقاد بأن الله سبحانه وتعالى هو المالك الحقيقي للمال.

لقوله تعالى: ((ولله ما في السموات وما في الأرض)) (النساء: ١٢٦). ((ولله ملك السّموات والأرض)) (آل عمران: ١٨٩).

وأن ملكية الإنسان للمال ملكية وكالة واستخلاف، قال تعالى: ((وأنفقوا ممّا جعلكُم مستخلفين فيه)) (الحديد: ٧).

وهذا الاعتقاد، الذي هو جزء من عقيدة المسلم ينتج عنه ــ حكما ــ أن تصرف الإنسان الاقتصادي ــ كسباً وإنتاجاً وإنفاقاً ــ محكوم بإرادة المالك الأصلي وهو الله، وهذا يعني بشكل أوضح أن الإنسان لا يمتلك حرية التصرف من كل ضابط،

في كسب وإنفاق المال، وإنما هناك ضوابط شرعية وضعها المالك الأصلي تحكم ممارساته جمعياً، الأمر الذي يترتب عليه قيود للكسب، وقيود للإنفاق، أو بمعنى آخر: هناك وسائل كسب شرعية، ووسائل كسب محظورة وغير شرعية لا يحق للمسلم ممارستها كالربا، والميسر، والاحتكار، والغبن والغش، وكل العقود التي تتضمن الغرر والخداع.

وإن كانت هذه الضوابط بطبيعتها، أقرب للأحكام، أو فقه المعاملات، منها إلى تفسير ودراسة الظواهر اقتصادياً،إلاّ أنه تشكل بوصلة الحركة الاقتصادية التي سوف تضل العملية الاقتصادية بدونها.

ويجئ إقرار الإسلام لمبدأ التملك الفردي بشروطه الشرعية، استجابة لدواعي الفطرة وحافزاً لزيادة الإنتاج، في الوقت نفسه لم يجز وقوع التملك على المرافق ذات النفع العام، بل جعل ملكيتها جماعية، قال الرسول صلى الله عليه وسلم: ((الناس شركاء في ثلاثة: الكلأ، والماء، والنار)) ورأى كثير من الفقهاء أن المرافق العامة ليست حصراً في هذه الثلاث، وإنما قاسوا عليها كل ما يقع في حكمها، ولم يجيزوا ملكيتها لأحد مهما كانت صفته. وأن المرافق الثلاثة الواردة في الحديث إنما جاءت على سبيل المثال والأنموذج، ولم تأت على سبيل الحصر، لذلك يمتد الحكم إلى ما كل ما يشابها. (مرتكزات الاقتصاد الإسلامي – عمر عبيد حسنة)

التوزيع في الاقتصاد الإسلامي كما يعطيه الفقه يتم على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة التنظيم الأولى لتوزيع الدخول من خلال تنظيم التملك، وهذه المرحلة نقترح تسميتها باسم توزيع الثروة. وتمثل التوزيع القاعدي. وفلسفة تكييفه على هذا النحو، تنبع من أن الإسلام في تنظيمه للتملك وضع القاعدة التي يقوم عليها التوزيع، فتنظيم التملك هو تنظيم أولي لتوزيع الثروات، ثم توزيع الدخول، ومن هنا فإن مجموعة الأسس والمبادئ التي تحكم هذه المرحلة هي التي تؤصل القاعدة التي يقوم عليها توزيع الثروات والدخول.

المرحلة الثانية: وفي هذه المرحلة يتم توزيع الدخول كعائد للخدمات الإنتاجية التي قدمتها عوامل الإنتاج، وهذه المرحلة نقترح تسميتها باسم: توزيع الدخل وهو من نوع التوزيع العملي، وفلسفة، التسمية تنبع من أن التوزيع هنا يكون بناء على أعمال ومجهودات، يبذلها الإنسان عاملاً أو مالكاً، ويلعب السوق دوراً ظاهراً في عملية التوزيع هنا، وهكذا يكون التوزيع في هذه المرحلة مصبوغاً بالصبغة العملية. من خلال تفاعل حقيقي بين القوى الاقتصادية خلال سير العمليات الاقتصادية.

المرحلة الثالثة: وفي هذه المرحلة نجد أن الإسلام يتدخل بمجموعة من التنظيمات لإعادة التوزيع (دخل وثروة)،وذلك بقصد تحقيق التوازن بين أفراد الجماعة الإسلامية، وتغطية احتياجات التضامن الاجتماعي، ولذلك نقترح تسمية هذه المرحلة باسم: التوزيع التوازني.

وسنحاول فيما يلي أن نستخلص إطار التوزيع في كل مرحلة من هذه المراحل الثلاث، وكذلك المبادئ والأصول التي تحكم التفريعات فيها، وذلك اعتماداً على الإطار الفقهي الذي سبق عرضه.

الفرع الأول: توزيع الثروة (التوزيع القاعدي)

هذه المرحلة من مراحل تنظيم التوزيع في الاقتصاد الإسلامي، تتناول بالتنظيم: الملكية، والدراسة الخاصة بالملكية، ويرتبط بها موضوعات محددة منها:

١-القيود التي تنظم الملكية سواء القيود التي تسبق مرحلة التملك، أو القيود التي تنظم التملك الفعلي.

٢-أنواع الملكية في الاقتصاد الإسلامي.

٣-وسائل اكتساب الملكية.

٤-أسس استثمار الملكية.

٥-الالتزامات التي ترد على الملكية.

٦-التدخل في الملكية أو تحديدها في مقدارها.(توزيع الثروات والدخول في الاقتصاد الإسلامي- عمر عبيد حسنه)

وانعكاسات تنظيم الملكية على التوزيع في الاقتصاد الإسلامي، أو بعبارة أخرى إطار التوزيع في هذه المرحلة يبدو على النحو التالي:

أولا: يقر الإسلام الملكية الخاصة، ويعتبر إقرارها من الأصول الجوهرية للفكر الإسلامي، ولكن التشريع الإسلامي يسبق مرحلة التملك الفعلي بمجموعة من القيود التي تضع الأسس التي تنمو عليها الملكية الخاصة، وقوام هذه العمد الارتكازية هو التربية على مبدأ ((أن المال مال الله، والبشر مستخلفون فيه)) وهو مبدأ يربي في الفرد الذي يذهب للتملك شعوراً جماعياً، ويغرس في نفسه أن ما في يده هو في حقيقة الأمر ليس ملكه وحده، وإنما هناك ــ اعتقاديّاً ــ شركاء آخرون، وهناك المالك الحقيقي لهذا المال، الذي سيضع قواعد فيما بعد لتنظيم هذه الملكيات ينبغي الالتزام بها، ويدور مع هذا المبدأ العام مبادئ أخرى معنوية تدعوا إلى اكتساب المال، بوسائل شرعها الدين، والفكر الإسلامي بهذا المنحى رائد في التنظيم للتملك، فالنظم الاقتصادية التي تقر الملكية الخاصة لا تعرف قواعد منظمة لهذه المرحلة.

ثانياً: يقر الإسلام الملكية العامة، ونجد أن اعتراف الإسلام بها اعتراف أصيل، وإقرار هذا النوع من الملكية له انعكاساته على عملية التوزيع. وبناء على فقه الموضوع، فإن الملكية العامة في الإسلام تؤدي الوظائف التالية:

- الوظيفة الأولى: تحقيق تنمية المجتمع وتقدمه (بالمشاركة مع الأفراد).
- الوظيفة الثانية: تحقيق التوازن بين أفراد الجماعة الإسلامية في الجيل الواحد، ثم تحقيق التوازن بين الأجيال الإسلامية.
- الوظيفة الثالثة: تغطية احتياجات التضامن الاجتماعي، وذلك أحد السياسيات التي يعمل بها الإسلام على هذا الجانب في المجتمع الإسلامي.

ثالثاً: مع إقرار الملكية يتدخل الإسلام بالتنظيم في وسائل اكتسابها، ومن ذلك جعل العمل هو الوسيلة الرئيسة للتملك. وهذا قيد هام وأولي في التوزيع.

وجعل العمل هو الوسيلة الرئيسة للتملك، مع مراعاة أن الإسلام يجعل هذا العمل بمواصفات خاصة، هذا القيد يجعل توزيع الثروات، والدخول يقوم على أساس موضوعي. وهناك، بجانب العمل، وسائل أخرى للتملك، يعنينا منها في مجال التوزيع: الميراث والوصية: فانتقال الثروات بالميراث هو توزيع الثروات على نطاق واسع، وبتشريع الوصية يبرز الإسلام التزام الثروات الخاصة بمواجهة التضامن الاجتماعي لأفراد في الجماعة الإسلامية، سواء وجهت الوصية إلى أفراد معينين، أو إلى هيئات تخدم أهدافاً اجتماعية، ولعل من دقائق الحس الإسلامي في هذا المجال الاتجاه إلى منع الوصية للوارث، وذلك كتقوية للأساس المبدئي في الميراث وهو منع تكدس الثروات، أو بعبارة أخرى توزيعها على نطاق واسع.

رابعاً: الإسلام ينظم استثمار الملكية الخاصة بمجموعة من القواعد والقيود وهي في إطارها العام تقوم على ضرورة أن يراعى في تشغيل المال توفير احتياجات المجتمع، وتحقيق الرفاهية والتقدم لأفراده، كما تتناول هذه القواعد المجالات التي يسمح للملكية فيها بالاستثمار، وكذلك طرق أو أساليب استثمار الأموال. وإذا أردنا أن نستكشف انعكاسات هذه القواعد المنظمة للاستثمار على مجال التوزيع، نجد أن استثمار الملكية الخاصة يراعى فيه اتجاهات جماعية، بجانب قيامه على المصلحة الفردية، والاعتراف بهذه الاتجاهات، كما أن استهداف تغطية مثل هذه الاحتياجات، يجعل توزيع الدخول ــ والدخل يتولد خلال عمليات الاستثمار ــ محكوم بهذين الحدين ــ الحد الجماعي والحد الفردي.

خامساً: بعد اكتساب الملكية واستثمارها يكون التساؤل عن الموقف من تدخل الجماعة في الملكية بعد أن ثبت أن لها حق التدخل فيها بقصد تنظيم استثمارها، وهذه الفكرة هي التي تكمل أو تختم إطار التوزيع الإسلامي في هذه المرحلة من مراحل التوزيع، وهي مرحلة التوزيع القاعدي. واستهداف التأثير في التوزيع هنا

أمر ظاهر، ومن بحثنا لهذه الفكرة رأينا أن الإسلام يقر التدخل في الملكية الخاصة، **وأن الهدف الإسلامي هنا يدور على دعامتين محددتين:**

- الدعامة الأولى: تحقيق التوازن بين أفراد الجماعة الإسلامية:
- الدعامة الثاني: مواجهة احتياجات التضامن الاجتماعي:

أن التداخل في تحديد الملكية هو التشريع أو التنظيم الختامي لهذه المرحلة من مراحل التوزيع. وروح وإجراءات هذا التشريع، تستهدف تحقيق التوازن بين أفراد الجماعة الإسلامية، وبين الأجيال الإسلامية، ومواجهة حاجات التضامن الاجتماعي في المجتمع الإسلامي.

وإذا أردنا أن نعطي تصوراً موجزاً لإطار وأبعاد مرحلة توزيع الثروة، أي التوزيع القاعدي نجد الآتي:

١-احتمالات التفاوت ــ مجرد تفاوت ــ قائمة.

٢-التدخل لتصحيح هذا التفاوت أمر مشروع.

٣-الذين يملكون قد ملكوا في ضوء تنشئة عقيدية تجعل هذا التدخل ــ إن وقع ــ أمراً مقبولاً ومستساغا.

٤-نوعية الإجراءات والتنظيمات تتجه إلى أن الملكية في خدمة الجماعة ككل من حيث تنظيم النشأة، ومن حيث تنظيم الاكتساب ومن حيث تنظيم الاستثمار، ثم من حيث نقلها والتدخل فيها، بل ومن حيث استخدامها واستعمالها.

٥-من واقع ومن خلال الحس الاجتماعي للملكية، يتجه الإسلام إلى كسر حدة التفاوت في هذه المرحلة من مراحل تنظيم التوزيع في الاقتصاد الإسلامي.

٦-إن التنظيم الإسلامي يرشد إلى أن الملكية الخاصة تتحمل مسئوليات تحقيق الكفاية لكل فرد في الجماعة الإسلامية، حتى في مرحلة اكتساب الملكية، إلا أن إجراءات تحقيق الكفاية، أو بعبارة أخص تحقيق الضمان الاجتماعي يجيء في مرحلة تالية من مراحل تنظيم التوزيع في الاقتصاد الإسلامي. (عالم إسلامي بلا فقر – الفصل الثاني منهج اقتصاديات العمل في الإسلام وتوظيفه في القضاء على الفقر– عمر عبيد حسنه)

الفصل السادس

البطالة والمورد البشري وموقف الإسلام منهما

المبحث الأول: موقف الإسلام من البطالة

البطالة بالمفهوم الاقتصادي هي التوقفُ عن العمل، أو عدمُ توافر العمل لشخصٍ قادرٍ عليه وراغب فيه، وقد تكون بطالةً حقيقية أو بطالة مقنّعة، كما قد تكون بطالة دائمة أو بطالة جزئية وموسمية، وتتضاعف تأثيراتُها الضارة إذا استمرت لمدة طويلة وخاصة في أوقات الكساد الاقتصادي، وكان الشخص عائلا أو ربًا لأسرة، إذ تؤدى إلى تصدع الكِيان الأسرى، وتفكك العلاقات الأسرية، وإلى إشاعة مشاعر البلادة والاكتئاب.

وأيًا ما كانت الأسبابُ المؤدية إلى البطالة –كأن تكون أثرًا لما يوجد في المجتمع من تناقضات في بناء فرص العمل، أو نتيجة للتخصص المتزايد والتنافس الشديد في الإنتاج الرأسمالي– فلا سبيل إلى مكافحتها إلا بإتاحة فرص العمل التي تصونها الضوابط العادلة من شرع الله، والتي تهتم بالحاجات العامة للإنسان، فالدينُ والعمل هما طوق النجاة من شرور البطالة والأزمات الاقتصادية.

وتتفاوت معدلات البطالة من دولة عربية لأخرى، ففي الدول ذات الكثافة السكانية العالية، ترتفع حدة الظاهرة، فيأتي العراق في المرتبة الأولى بين الدول العربية بنسبة بطالة تزيد عن ٦٠% من حجم قوة العمل، وتبلغ ٢٥% في اليمن، و٢١% في الجزائر، و١٩% في الأردن، و١٧% في السودان، و١٥% في لبنان والمغرب، و١٢% في تونس، و٩% في مصر، و٨% في سورية. وفي المقابل تنخفض في دول الخليج العربي ذات الكثافة السكانية المنخفضة، ففي سلطنة عمان يوجد نحو ٣٣٠ ألف عاطل عن العمل، وفي السعودية نحو ٧٠٠ ألف، وفي الكويت يصل العدد إلى ٣ آلاف فقط.

والتقارير الصادرة عن منظمة العمل العربية تؤكد أن هناك مؤشراتٍ على اتساع مشكلة البطالة وقصور العلاجات التي طرحت لها حتى الآن، سواء على المستوى القطري أو المستوى العربي، نتيجة ضعف الأداء الاقتصادي، وسوء سياسات التنمية الاقتصادية، وضعف محتوى المؤسسات التعليمية والتدريبية، وعدم الترابط بينهما، وما أفرزته الإصلاحات الاقتصادية، إضافة إلى نمو القوى العاملة المرتفع. ومما سيساعد على زيادة معدلات البطالة مستقبلاً –وخاصة في الدول العربية ذات الكثافة السكانية والمصدرة للعمالة –انحسارُ فرص هذه العمالة في دول الخليج العربي وإحلالُ العمالة المحلية مكانَها، وفي هذا الإطار تشير دراسة حديثة أعدتها منظمة "الأسكوا" إلى أن عدد سكان الدول الخليجية الست سيصل بحلول العام ٢٠١٠ إلى نحو ٤٠ مليون نسمة مما سيرفع القوة العاملة فيها إلى حدود ٢١ مليون نسمة، ومن ثم تتناقص فرصُ العمل أمام العمال الوافدين على العموم والعرب على الخصوص، إذ يبلغ مجموع العمالة الوافدة في الوقت الحاضر نحو ٨ ملايين عامل وافد، يشكل العمال غير العرب منهم نسبة ٥٨%.

ويرجع خبراءُ الاقتصاد تفاقمَ البطالة في المنطقة العربية أيضا إلى إخفاق خطط التنمية الاقتصادية في الدول العربية على مدار العقود الثلاثة الماضية، وخاصة بعد الفورة النِّفْطية مطلع السبعينيات، وغياب التخطيط الاقتصادي المنهجي، وعدم تطابق برامج التعليم في معظم الدول العربية مع الحاجات الفعلية لسوق العمل، علاوة على أن التكوين المنهجي في معظم الدول العربية لم يواكب التطورات التكنولوجية السريعة الجارية في العالم.

وأيًا ما كانت الأسبابُ المؤدية إلى البطالة –كأن تكون أثرًا لما يوجد في المجتمع من تناقضات في بناء فرص العمل، أو نتيجة للتخصص المتزايد والتنافس الشديد في الإنتاج الرأسمالي– فلا سبيل إلى مكافحتها إلا بإتاحة فرص العمل التي تصونها

الضوابطُ العادلة من شرع الله، والتي تهتم بالحاجات العامة للإنسان، فالدين والعمل هما طوق النجاة من شرور البطالة والأزمات الاقتصادية.

ولا شك أن للكسل والبطالة والقعود عن العمل أضراراً وأمراضاً خطيرة تهدد المجتمعَ بالخراب والدمار، فالإنسان الذي يركن إلى البطالة ويُضرب عن العمل مع توفر فرصه يضيع نفسه ويضيع ذويه، ويصبح عالة على غيره وعضواً مشلولا يعوق حركة المجتمع وتقدمه، ثم نجده يُعرّض نفسَه ومن يعول للذل والهوان، ولا يلقى من الناس إلا الاحتقارَ والسخرية، ويجني من كل ذلك ضياع الدين والخلق والكرامة. وهذا العاطل عن العمل قد يدفعه تعطلُه وبطالتُه إلى أحد أمرين: إما أن يتكفف الناس ويتسول، وإما أن يتجه إلى ارتكاب الجرائم والمنكرات للحصول على الأموال. ويجب على المجتمع الإسلامي بدُوَله وشعوبه أن يأخذ بهذه التوجيهات الإسلامية في مواجهة البطالة، التي باتت كالقنابل الموقوتة تهدد الاستقرارَ في الدول العربية والإسلامية، ويضع إستراتيجية إسلامية شاملة في هذا الشأن، يتم من خلالها الإسراعُ بإنشاء السوق الإسلامية المشتركة التي طال انتظارُها، إذ أن إنشاء هذه السوق سوف يساعد في تشجيع تبادل الأيدي العاملة، وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية والإسلامية، بما يؤدي إلى التقليل من حدة الظاهرة، هذا إلى جانب تحسين الأداء الاقتصادي العربي والإسلامي، وتحسين مناخ الاستثمار في الدول الإسلامية، وإزالة القيود التنظيمية والقانونية التي تحول دون اجتذاب الأموال العربية في الخارج، والتي يقدرها بعضُ الخبراء بنحو ٨٠٠ مليار دولار، ولا شك أن عودة هذه الأموال للاستثمار في الدول العربية والإسلامية سوف يساعد في كبح جماح مشكلة البطالة، ويساعد على توفير فرص عمل لا حصر لها للشباب المسلم.

المبحث الثاني: المورد البشري وفاعليته في النشاط الاقتصادي

تعد الموارد البشرية هي الركيزة الأساسية في المنظمات وأحد دعائم التنمية الاقتصادية وأساس تحريك عجلات النمو والمتمثلة بالفرد الذي هو الأساس في أي

نشاط إنتاجي أو اقتصادي فالعنصر البشري يعمل في المجالات المهنية والوظيفية المختلفة ضمن تخصصاته المختلفة في منشآت الأعمال مهما كان نوعها وفي أي قطاع كانت.

فالموارد البشرية المدربة ذات الكفاءة هي الأساس في تحقيق التفوق والتميز لأي منظمة في الخدمات والأسواق والأرباح، وقد اهتمت الحكومات بالمورد البشري، وانتقل هذا الاهتمام المتزايد إلى منظمات الأعمال المختلفة إدراكاً منها أنه مهما توفرت إمكانيات العمل والإنتاج المادية فإن الأفراد هم القادرون على إنجاحها وحسن استثمارها، فالإنسان هو أساس مسيرة الحياة وأساس الحضارات فهو الذي يخترع التكنولوجيا ويسيرها، وبدونه تتحول إلى أدوات جامدة لا حياة لها.

إن الموارد البشرية تحتل المرتبة الأساسية في الاهتمام على مستوى العالم المعاصر باعتبارها أهم عنصر من عناصر ودعائم التنمية، وأساس تحريك عجلات النمو والتطور.. ودول العالم المتقدم والنامية تركز على إعداد برامج طموحة للتنمية البشرية قائمة على أسس علمية، فالموارد البشرية هي الثروة الأساسية في أي منظمة خدمية أو إنتاجية، فهي عنصر الإنتاج الرئيسي بل الأهم من عناصر الإنتاج.

ويعد تخطيط وتنمية الموارد البشرية أحد الوسائل الهامة التي تلجأ إليها المنظمات من أجل رفع كفاءتها وفاعليتها، ويتوقف عليه وبدرجة أساسية مدى نجاح أو فشل جهود المنظمات في تحقيق أهدافها والمتمثلة في البقاء والاستقرار والتوسع والنمو والإنتاجية والربحية وتحسين ا لخدمات وتحقيق الميزة اللازمة لهذا العصر المليء بالمتغيرات البيئية المختلفة.

ونظام المعلومات هو عماد تخطيط وتنمية الكوادر البشرية على ضوء التقييم المستمر للبيئة الخارجية للمنظمة لاستقراء الفرص المتاحة والمخاطر المحتملة وتحليل القدرات الذاتية لتحديد جوانب القوة والضعف وتوليد البدائل وإحداث التعاون والتناسق بين جميع الأنشطة لتنفيذ إستراتيجية المنظمة وتحقيق رسالتها، لذا فعلى

الإدارة القيام بتخطيط وتنمية الموارد البشرية وبما يضمن لها حسن اختيار مواردها والارتقاء بمستوى كفاءتهم وتطويرهم وبالتالي رفع الكفاءة والفاعلية الكلية للمنظمة وذلك في ظل عوامل تفرض نفسها على المنظمات الحديثة، منها ازدياد حجم المؤسسات وتنوع الوظائف والمنافسة الحادة وضرورة تحسين الجودة والخدمات وتقديم الأفكار ومجابهة التقدم التكنولوجي وما يتبعه من تغير في الوظائف وفي الهياكل التنظيمية وإحلال الوظائف محل أخرى.

التوصيات المفترضة لرفع مستوى العمل وزيادة الإنتاجية في الاقتصاد الإسلامي

تُعد الكفاءة الإنتاجية هي محصلة نوعين أساسيين من العوامل: عوامل فنية وعوامل إنسانية؛ وأن إدارة الشركة تستطيع تحقيق زيادات في مستوى الكفاءة الإنتاجية بإدخال تحسينات على النواحي الفنية في العمل (الآلات – المواد الخام – أساليب الإنتاج – تصميم العمل)، إلا أن العوامل الإنسانية تعد المحدد الأساسي للكفاءة الإنتاجية وتستطيع الإدارة باستخدام أساليب ووظائف إدارة الموارد البشرية الحديثة أن تحقق زيادة في مستوى الكفاءة الإنتاجية للشركة.

والإنتاجية في أوسع معانيها تُعنى بالجمع بين مدخلات الإنتاجFactor Inputs (العمالة ورأس المال والأرض والإدارة) اللازمة لإنتاج مخرجات Output من السلع والخدمات المختلفة، هذا هو المفهوم العام للإنتاجية. وهناك جدل حول مفهوم الإنتاجية بحسب اختلاف مفهوم المنظمة وأهدافها الرئيسية ومسئولياتها تجاه المجتمع، حيث إن القطاعات التي تهدف إلى تحقيق أرباح عالية ورفع الكفاية الإنتاجية تنظر إلى الإنتاجية على أنها القدرة على استخدام أحد عناصر الإنتاج أو كلها بشكل يحقق أفضل إنتاج بأقل تكلفة على المدى الطويل باستخدام التكنولوجيا القائمة. في حين أن القطاعات التي تؤدي خدمات معينة ليس الهدف منها تحقيق الربح، تنظر إلى الإنتاجية على أساس تحقيق مستوى معين من الإنتاج باستخدام عناصر إنتاج محددة بصرف النظر عن العائد المادي.–

والكفاءة الإنتاجية تعني الاستعمال الأمثل لعناصر الإنتاج ولكافة الموارد البشرية والمادية والمالية والمعلومات المتاحة،بهدف الحصول على أقصى نفع منها.

تأثير كلا من: التعليم والتدريب – الرضاء الوظيفي **وأثره على زيادة الإنتاجية..**

١-التعليم والتدريب

التعليم والتدريب والتطوير عناصر هامة في حياة الفرد والمجتمع حيث تكتمل معها الشخصية العاملة وتكتسب من خلالها المعرفة والقدرة على الأداء الوظيفي في صورة اقرب إلى المثالية.. ويبدو التدريب على وجه الخصوص العنصر الرئيسي بين العناصر حيث يحتل الصدارة في أولويات المنظمات الحديثة الحكومية منها والخاصة وذلك للقناعة بان التدريب احد المقومات الأساسية التي تساعد على تزويد العاملين بالمعارف والمهارات والسلوكيات المختلفة التي تساهم في رفع مستوى الأداء الوظيفي وهو ما يعني قدرة المنظمة على الوصول إلى أهدافها بأقل التكاليف والجهد معا.

شهدت السنوات الماضية اهتماما كبيرا بالتدريب من قبل مختلف المنظمات الحكومية والخاصة على حد سواء. واقر المسئولون فيها أهمية وفائدة التدريب في رفع كفاءة أداء وإنتاجية العاملين وبالتالي التأثير الايجابي على أداء المنظمة. ومن هنا زاد استثمار المنظمات في التدريب وارتفعت نسبة مخصصات التدريب في ميزانيات وبرامج المنظمات وأصبح جزءا رئيسيا في ميزانية المنظمة.

غير أن هذا الاستثمار وتلك الأموال التي تصرف سنويا على التدريب تعد في واقع الأمر جزءا كبيرا من مدخلات المنظمة وبالتالي فلا بد من معرفة فوائد ومخرجات هذا الاستثمار وعوائده على أداء المنظمة وإنتاجها وتطورها.

٢-الرضاء الوظيفي وأثره على زيادة الإنتاج

لابد أن تعطي الإدارة أهمية كبرى لرفع الرضا المالي للموظفين حيث كانت نتيجة هذا العنصر متوسطة عموما وكان عنصري (الراتب لا يتساوى مع متطلبات المعيشة ــ تلتزم الإدارة بالتأمين الصحي للموظفين) بدرجة ضعيفة، وهذا يجعل الموظف غير مطمئن على مستقبله، لذلك لا بد من التالي:

١-عمل دراسة لرفع رواتب الموظفين بما يتناسب مع متطلبات المعيشة، وبما يكفل حياة كريمة.

٢-تنفيذ مشروع تأمين صحي للموظفين، حتى يتم ضمان استقرار الموظفين مستقبلا.

٣- إعادة تفعيل التمويل السكني للموظفين

توصيات عامة:

الرضا الوظيفي وعلاقته بالإنتاجية فزيادة الرضا لدى الموظفين سيسهم دون شك في تحسين أدائهم ورفع إنتاجيتهم، كما أن زيادة الإنتاجية تؤدي بالتالي إلى رفع نسبة الرضا الوظيفي حسبما أثبتت النتائج، ولتحقيق الرضا الوظيفي المنشود وزيادة الإنتاجية لابد من الاهتمام بالعوامل والمتغيرات المؤثرة فيه، ويأتي في مقدمتها المكافآت، وخطابات الشكر، وتحسين مستوى المرتبات، ولا ننسى أن المرتبات أصبحت حاليا لا تتناسب مع مستويات المعيشة.

وتنظيمية للحوافز المالية والمعنوية باعتبارها وسائل وأدوات تسهم في رفع الروح المعنوية وسد الاحتياجات المادية، ولا بد من الاهتمام بالمراقبة والمتابعة الداخلية عن طريق الرئيس المباشر ومحاسبة المقصرين والمتقاعسين، ومكافأة المجدين، والمثابرين في العمل من خلال التوازن بين الحوافز الإيجابية والسلبية تحقيقا لمبدأ الثواب والعقاب.

دور إدارة الموارد البشرية في رفع الكفاءة الإنتاجية:

إن إدارة الموارد البشرية (إدارة الأفراد) عملية مستمرة تتكون من مجموعة من الوظائف الفرعية الهادفة إلى رفع الإنتاجية عن طريق تكوين قوة عمل قادرة على العمل أو راغبة فيه. وعلى اعتبار أن مستوى أداء العامل يعبر عنه في الشكل التالي:

مستوى الأداء = المقدرة على العمل × الرغبة في العمل

فإن وظائف إدارة الموارد البشرية ضمن هذا السياق تنقسم إلى:

أولاً – وظائف تهدف إلى زيادة المقدرة على العمل:

١- التخطيط والاختيار:

تستطيع الإدارة أن ترفع مستوى الكفاءة الإنتاجية عن طريق إتباع أسلوب تخطيط القوى العاملة على أساس علمي سليم ينطوي على الخطوات التالية:

- تحديد أنواع الأعمال المطلوبة لتحقيق أهداف المشروع
- توصيف الأعمال والوظائف المختلفة
- تحديد المؤهلات البشرية اللازمة لأداء تلك الأعمال والوظائف

٢- التدريب:

إن التدريب من الأدوات الخطيرة التي تمتلكها إدارة الموارد البشرية والتي تساهم من خلالها برفع الكفاءة الإنتاجية للمنشأة الصناعية.

وبفرض توفر الرغبة في العمل تستطيع الإدارة أن تستخدم أساليب التدريب الحديثة في زيادة مقدرة العاملين على العمل وبالتالي ترفع الكفاءة الإنتاجية للمنشأة الصناعية.

دور برامج التدريب في رفع الكفاءة الإنتاجية للمنشأة الصناعية:

١- النهوض بالإنتاج من حيث الكم والنوع: فالتدريب وسيلة مهمة لتنمية القدرات والمهارات البشرية التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج كماً ونوعاً.

٢- التقليل من نسبة العوادم والمواد التالفة: لأن العامل المدرب يكون أقدر في استخدام المواد بالكمية والكيفية المطلوبة.

٣- تخفيض الحوادث والإصابات بين العمال: نتيجة فهمهم لطبيعة العمل وسير حركة الآلات.

٤- تقليل الحاجة إلى الإشراف: لأن العامل المدرب لا يحتاج إلى إشراف محكم ومستمر، وبالتالي فالتدريب يساهم في تقليل عدد الوظائف الإشرافية اللازمة مما يساهم في تقليل تكلفة هذه الوظائف باستعداد الفرد وقدرته على التعلم.

ثانياً: وظائف زيادة الرغبة في العمل:

١- الاتصالات:

تلعب إدارة الموارد البشرية دوراً أساسياً في تنمية وسائل الاتصالات بين الإدارة والعاملين من ناحية، وبين العاملين من ناحية أخرى.وهذا يساهم في خلق حد من التعاون الاجتماعي الذي يساعد على تحقيق أهداف المشروع.

٢- الحوافز:

تمثل الحوافز تلك الوسائل التي توفرها الإدارة لإشباع حاجات العاملين. وبقدر ما تكون هذه الحوافز متفقة مع حاجات الأفراد العاملين بقدر ما يكون الإشباع أكثر،.

والحوافز إما أن تكون:

أولاً- حوافز مادية: هي:

١- الأجر: الذي يعتبر من أهم حوافز العمل في المجتمعات النامية نظراً لضعف مستوى الأجور فيها.

٢- الزيادات في الرواتب والأجور

٣- العمولات ومكافآت الإنتاج: تعتبر هذه الحوافز من أكثر الحوافز المادية تأثيراً في رفع الكفاءة الإنتاجية للأفراد

٤- المشاركة في الأرباح: لا تشكل المشاركة في الأرباح حافزاً قوياً للأفراد العاملين في المستويات الدنيا

ثانياً: الحوافز الغير مادية (المعنوية):

وهي ما توفر للأفراد إشباع حاجاتهم الاجتماعية والذاتية. ومن أهم هذه الحوافز:

- فرص الترقية والتقدم.
- تقدير الإدارة لجهود العاملين.
- إفساح المجال أمام العمال في رسم سياسات الإنتاج والأفراد.

إن وظيفة إدارة الموارد البشرية هي دراسة حاجات الأفراد وتصميم نظم الحوافز الكفيلة بإشباع تلك الحاجات ضماناً لرفع مستوى الكفاءة الإنتاجية.

خلاصة البحث

خلاص القول يمكن القول بأن الإسلام قد وضع إطارا عاما للسياسة الاقتصادية للدولة الإسلامية يقوم على فلسفة الوسطية والاستناد إلى مبادئ عامة أخصها مبدأ التوجيه الاقتصادي ومبدأ التوازن الاجتماعي. وخلص البحث إلى قواعد عديدة يمكن أن يبنى عليها بحق نموذج إسلامي رائد في التنمية الاقتصادية. وواقع التخلف الذي يعيشه العالم الإسلامي اليوم لا ليدعوا إلى وقفة تأمل ومراجعة يعاد من خلالها النظر في المطبق من نماذج التنمية الاقتصادية في ربوعه.

فالنظام الاقتصادي الإسلامي نظام شامل لأن دين الإسلام دين يشمل علاقة العبد بربه وعلاقته بإخوانه في المجتمع، فقد قدم النظام الاقتصادي الإسلامي القواعد لكل أنواع العلاقات والمعاملات الاقتصادية في مجالات الملكية والحرية والعدالة والضمان الاجتماعي وتدخل الحكومة وتوازن المصالح ونظم شؤون الفرد والجماعة والدولة في مختلف النواحي الشخصية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية في السلم

والحرب وكل ذلك على قواعد ثابتة وأحوال مستقرة تخدم أغراضا محددة وتحقق أهدافا معروفة بتنظيم دقيق ونطق راقٍ.

من هنا فإن ما هدف إليه هذا البحث هو جمع وتسليط الأضواء على أهم المبادئ والخصائص والأصول للنظام الاقتصادي في الإسلام وكذلك التعرف على عوامل زيادة الإنتاجية، ومبادئ العمل وأهداف العمل وحقوق العمال وأخلاق العمل كل هذا من وجهة نظر الإسلام كما يهتم بمناقشة بعض المفاهيم الاقتصادية المعاصرة من منطق إسلامي كالإنتاج والاستهلاك والتوزيع وغيرها.

التوصيات

لكي نزيد الإنتاج لابد من الاهتمام بعناصر الإنتاج فهي الموارد الاقتصادية التي تستخدم في عمليات السلع والخدمات، فعنصر العمل هو احد عناصر الإنتاج التي يمكن أن تقوم المنشأة بتأثير الأكبر في نوعية العمل عن طريق:

- التركيز على الأيادي العاملة وتقبل أفكارهم التي من الممكن أن تستفيد منها المنشأة أو المجتمع.هناك الكثير منا من هم مفعمين بالأفكار، ولكن أفكارهم تؤثر على عملهم وتقطع تركيزهم، لذلك علينا أن نضع هذه الأفكار في محمل الجد ومناقشتها في الوقت المخصص لها.
- كما أن بيئة العمل والعلاقات الاجتماعية بين زملاء العمل يمكن أن تزيد إنتاجية العامل الأقل كفاءة، وهذا يؤدي إلى آثار إيجابية على المؤسسات، حيث أن الحوافز الاجتماعية لا تقل في الأهمية عن الحوافز المالية.
- الاهتمام بتعليم المهني والتجاري لدى القوى العاملة تزيد من نسبة الخبرة لديهم وتقوي نشاطهم في العمل.
- تقديم مزايا وخدمات تحفزيه مثل (التأمين الصحي،...) ليزيد من إنتاجيتهم في العملية الإنتاجية.
- تقدير جهود العامل وتحفيزه ماديا ومعنويا.

- يصاحب زيادة الإنتاجية زيادة أجور العاملين، لكن يجب أن لا تزيد أجور العاملين دون زيادة حقيقية في الإنتاجية، لان ذلك سيؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات، وبالتالي زيادة التضخم.
- يجب تحديد نوعيَّة العمل ومدَّته وأجره تحديدًا دقيقًا من قِبَل العامل وصاحب العمل، سواءً كان صاحب العمل فردًا أو مؤسَّسة، حكوميَّة كانت أو خاصَّة؛ لما لذلك من أثرٍ بالِغٍ في قطْع دابر الخلاف والنِّزاع بين الطرفين، وضمان سير العمل في مَسارِه الأخلاقي الصحيح، وتحقيق المصلحة الشرعيَّة المُعتَبَرة للجميع.
- لابد من مشروعيَّة العمل الذي يُزاوِلُه العامل؛ لأنَّ عليها مَدارَ الثواب والعقاب في الدنيا والآخرة، فيجب على كلِّ مسلم مُراعاة الحلال والحرام في أعماله كلها صغيرها وكبيرها.

ويمكن للمنشأة أيضا أن تعمل على باقي عناصر الإنتاج عن طريق:

- الاهتمام بتطوير وتحسين الأساليب الفنية للإنتاج، التي تساهم في رفع كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة.
- الاهتمام بجودة الإنتاج، له أهمية كبيرة لزيادة الإنتاج.
- الإنفاق على الابتكارات والتنقيب في مجالات البحث من اجل اكتشاف موارد طبيعة جديدة.
- عدم الإسراف في استهلاك الموارد الطبيعية في الإنتاج..
- تحديد رأس المال الذي يضمن الربح دون الفشل
- تعيين الشخص المناسب ليكون منظما لكل عمل ليضمن الحصول على الربح
- استخدام الآلات الحديثة في الإنتاج
- ومن هذا التقدير نستنتج أن عوامل الإنتاج لا بد أن تقوم على أسس مهمة وهي العمل والطبيعة ورأس المال والتنظيم. فجميع هذه العوامل تساعد على تكوين إنتاج جيد يمكننا أن نفخر به أمام جميع الدول الإنتاجية الأخرى.

قائمة المراجـــع

أولا: المراجع العربيـة:

١- إحياء علوم الدين، أبو حامد محمد بن أحمد الغزالي، بيـــروت: دار المعرفـــة ١٧/١، ونقله ابن مفلح عن علي ابن أبي طالب رضي الله عنه، الآداب الشرعية والمنح ا

٢- لمرعية، أبو عبد الله محمد بن مفلح المقدسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعمر القيام، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤١٧ هـــ، ٢٢٦/١.

٣- السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، لأحمد بـــن تيميـــة، تحقيـــق: محمـــد الشبراوي، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـــ، ص ١٣٧-١٣٨.

٤- الأحكام السلطانية والولايات الدينية، لأبي الحسن علي بن محمد البصري المـــاوردي، بيروت: دار الكتاب العربي، ص ٢٩.

٥- نظرية الإسلام وهديه في السياسة والقانون والدستور، أبو الأعلى المـــودودي، جـــدة: الدار السعودية للنشر والتوزيع ١٤٠٥ هـــ، ص ٤٥-٤٦.

٦- الحجازي، عبيد علي أحمد (٢٠٠٥). *مبادئ علم الاقتصاد*. الجـــزء الأول. (الطبعـــة الثالثة). دبي: أكاديمية شرطة دبي.

٧- الفتلاوي، كامل علاوي كاظم / الزبيدي، حسن لطيف كاظم (٢٠٠٩). مبـــادئ علـــم الاقتصاد. (الطبعة الأولى). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

٨- الوادي، محمود / خريس، إبراهيم، وآخرون (٢٠٠٧). الأساس في علـــم الاقتـــصاد. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

٩- العمل والفاعلية طريق التقدم، الشيخ حسن الصفار، أطياف النشر والتوزيع، ٢٠٠٧.

١٠-حسن النجفي. (١٩٧٧م). *القاموس الاقتصادي*. بغداد.

١١-حسين حسين شحاته. الظوابط الشرعية للعمـــل والعمـــال فـــي النظـــام الاقتـــصادي الاسلامي. مصر.

١٢-الاشوح، زينب صالح، ٢٠٠٧، الاقتصاد الإسلامي بين البحث والنظرية والتطبيـــق، كتب عربية.

١٣-رسلان، د: صلاح الدين، ٢٠٠٥، السياسة والاقتصاد عند ابن خلدون، كتب عربية.

١٤–الفرد والدولة في الشريعة الإسلامية، عبد الكريم زيدان، الكويت: الاتحاد الإسلامي العالمي للمنظمات الطلابية، الطبعة الرابعة ١٤٠٥ هـ، ص ٩–١١.

١٥–كتاب أخلاقيات المهنة في الإسلام، د.عصام بن عبدالمحسن الحميدان.

١٦–طاقة، محمد / حسن. حسين عجلان (٢٠٠٨). اقتصاديات العمل. (الطبعة الأولى). عمان: إثراء للنشر والتوزيع.

١٧–البطالة وموقف الإسلام منها، د. يوسف القرضاوي – مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام – مكتبة وهبه القاهرة ١٩٨٠م.

ثانيا: المراجع الالكترونية:

١–آل نهيان، شيخة بنت سيف (٢٠١٢). مفهوم العمل في القرآن الكريم. *في مجلة المسلم المعاصر* (ع ١٤٤، ص ١٠٩–١٣٨). مجلة المسلم المعاصر.

http://almuslimalmuaser.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=741:mafhoum

٢–سحنون، سفيان (٢٠١٣). آداب العمل في الإسلام. *في يومية السلام اليوم*. السلام اليوم.

http://essalamonline.com/ara/permalink/22175.html

٣–الأسس النظرية للاقتصاد الإسلامي، د.خالد بن سعد بن محمد المقرن، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٢ ه.

https://sites.google.com/site/unisp21/210

٤–د.حسين شحاته، مؤتمر قضية الإنتاج في مصر، ١٩٩٢ه.

http://www.darelmashora.com/download.ashx?docid=1850

٥–العمل في الإسلام، مجلة دار العلوم

http://www.darululoom-deoband.com/arabic/magazine/tmp/1326690255fix4sub2file.htm

٦–حقوق العمال في الاقتصاد الإسلامي، موقع مهارات الدعوة.

٧– قيمة العمل في الإسلام.

http://www.alhamdulillah.org/display/arabic/cebooks/ctext.aspx?tabid=2

٨–مفهوم العمل في القران، مجلة المسلم المعاصر

http://almuslimalmuaser.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=741:ma fhoum

٩- IBRC مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية – مرتكزات الاقتصاد الإسلامي – التوزيع – الاستثمار – النظام المالى
http://www.kantakji.com/economics/مرتكزات-الاقتصاد-الإسلامي-التوزيع-الاستثمار-النظام المالى.aspx

١٠- الفصل الثانى منهج اقتصاديات العمل فى الإسلام وتوظيفه فى القضاء على الفقر – المكتبة الإسلامية – إسلام ويب
http://library.islamweb.net/newlibrary/display_umma.php?lang=&BabId=4&ChapterId=4&BookId=224&CatId=0&startno=0